الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **٢٥**

الخميس ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/65/1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الأمين العام قدم تقريره السنوي (A/65/1) إلى الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ١١، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

السيد نونييس موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام على عرض تقريره السنوي (A/65/1). إن التقرير يسلم بتعقد الحالة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وكما يذكر الأمين العام، فإن التدابير المتخذة لتحفيز النمو والانتعاش الاقتصادي العالمي لم تفِ دائما باحتياجات الفقراء وأضعف الناس. وعلى النقيض من ذلك، وبرغم الوعود، لجأت البلدان المتقدمة النمو إلى الحمائية المخزية كجزء من سياساتها في ردها على الأزمة، مما يضر باقتصادات أقل البلدان نموا.

في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، اتضح بجلاء أن الافتقار إلى الموارد المالية ما برح السبب الرئيسي في التأخر في الوفاء بتلك الأهداف المتواضعة. ومرة أخرى تجاهلت البلدان الغنية الدعوة إلى توفير موارد جديدة وإضافية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بل لم تسمح بإشارة واحدة بهذا الشأن في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى (القرار ١/٦٥).

لقد أضحى من الواضح أن الأغلبية لن تكون قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بل ستظل أيضا الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا مجرد وهم. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الالتزامات قُطعت في إطار مؤتمرات وقمم رئيسية عقدتها الأمم المتحدة، وهي أيضا جزء مما يسميه التقرير إطارا محددا يعمل بوصفه مرشدا للأنشطة الإنمائية للمنظمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

إن إجراء تغيرات جذرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج في مجتمعات الشمال وبناء نظام اقتصادي دولي جديد السبيل الوحيد للوفاء بالأهداف والغايات التي التزمنا بها. وإنشاء هيكل مالي عالمي جديد يجب أن يكون أولوية في مداولات المنظمة.

يسرنا أن التقرير يقر بعمل الفريق العامل التابع للجمعية العامة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية بوصفها مبادرة هامة. وتأمل كوبا في أن يستطيع الفريق العامل مواصلة عمله لمناقشة المواضيع المدرجة في جدول أعماله على نحو أعمق والبت فيها.

يشير التقرير إلى المبادرات المشتركة التسع التي طرحتها منظومة الأمم المتحدة للتصدي للأزمة. ونشدد على ضرورة المناقشة الواجبة لجميع تلك المبادرات مع الدول. ونعرب عن نفس القدر من القلق إزاء إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى بشأن تمويل إجراءات لمواجهة تغير المناخ، وإنشاء فريق رفيع المستوى بشأن الاستدامة العالمية اللذين شكلهما الأمين العام من دون التشاور مع الأمانة العامة والدول الأعضاء. ونثق بأن هذه الحالات لن تحدث مرة أخرى.

يقترح التقرير تطوير اقتصادات منخفضة الكربون في البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أنه لا بد للبلدان المتقدمة النمو من أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية والالتزامات التي قطعتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، والوفاء بالتزامات التخفيض الطموحة التي قُطعت في المؤتمر السادس عشر للأطراف في المعاهدة.

البلدان النامية لديها هدف ذو أولوية يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. وتحتاج تلك البلدان إلى دعم المجتمع الدولي، وخاصة دعم البلدان المتقدمة النمو للحصول على موارد مالية جديدة وإضافية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا في ظل أحوال تفضيلية.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء التوكيد الوارد في التقرير ومفاده أن ما يسمى باتفاق كوبنهاغن ”كان خطوة ضرورية إلى الأمام في سياق الجهود الدولية المبذولة لمواجهة تغير المناخ“ (انظر A/65/1 الفقرة ١٠٨). لقد ولّد مؤتمر كوبنهاغن أزمة ثقة بسبب عدم الشفافية التي أجريت بها المفاوضات، بتجاهل لمعايير وإجراءات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأمم المتحدة. فلا بد للاتفاقية الإطارية من أن تظل الإطار الوحيد للمفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، وهي مفاوضات ينبغي أن تستمر على المسارين المتفق عليهما في بالي.

إن المؤتمر السادس عشر للأطراف يجب أن يتوصل إلى اتفاقات بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بموجب الاتفاقية التي تمكن البلدان النامية من التصدي بصورة ملموسة وقابلة للتنبؤ للزيادة في التهديدات المرتبطة بتغير المناخ.

إن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا يتمثل في إصلاح الأمم المتحدة لكي تخدم مصالح جميع الدول على قدم المساواة. ولا يمكن أن نسمح بأن ينتهي الإصلاح بتحويل منظمتنا إلى أداة للمصالح ونزوة لحفنة من البلدان الغنية والقوية. ولا بد لنا من تنشيط الدور الإرشادي للجمعية العامة بوصفها الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي لا يوجد فيه مجال للهيمنة، ونتمتع فيه جميعا بالحق في الكلام والتصويت، ولا يوجد حق النقض الذي عفا عليه الزمن.

لا يمكننا أن نتكلم عن إصلاح حقيقي للمنظمة من دون إصلاح حقيقي لمجلس الأمن. فحتى الآن لم تثمر المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس عن أي نتائج ملموسة كما كنا نأمل. ونثق بأن التقدم الحقيقي

سيتحقق خلال هذه الدورة. وتمس الحاجة لدينا إلى مجلس أمن متوازن وتمثيلي حقا ليتصرف بالنيابة عنا جميعا وفي إطار الولاية التي أناطها بها الميثاق.

ترحب كوبا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة للمرأة الذي كان خطوة تاريخية إلى الأمام نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء في العالم. ونأمل من الجهاز الجديد للمساواة بين الجنسين أن يعمل، وفقاً لولايته، على تطوير آليات لمتابعة جميع الالتزامات التي قُطعت في مؤتمر بيجين. وعلاوة على ذلك، بينما نلاحظ النتائج المتجسدة في القرار ٢٨٩/٦٤، نكرر أن المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة لا تخضع إلى نماذج فريدة، ونؤكد مجددا المبدأ القائل بأن الأولويات الوطنية يجب أن توجه المساعدة ويجب أن تتولى الحكومات الوطنية قيادتها.

تؤكد كوبا من جديد أهمية التعاون الدولي والحوار الحقيقي فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وعلينا أن نتخلص وإلى الأبد من التلاعب السياسي، والانتقائية وازدواجية المعايير فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ويجب ألا نسمح لهذه الشرور بأن تؤثر في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بمن فيها مجلس حقوق الإنسان.

يشير الأمين العام في تقريره إلى الاستعراض المقبل لمجلس حقوق الإنسان الذي نعتقد أنه ينبغي أن يكون عملية شفافة وشاملة وذات طابع حكومي دولي. ولا بد لنا جميعا من العمل للحفاظ على الجوانب الايجابية للمجلس، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل التي توفر مجالا مثاليا للنظر في حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان في ظل ظروف متساوية.

وعلاوة على ذلك، ستولي كوبا أهمية خاصة للمناقشات المتعلقة بإصلاح الموارد البشرية لأنه يتعين علينا اتخاذ قرار نهائي في الدورة الحالية بشأن تبسيط نظام التعاقد ومواءمة شروط الخدمة. وفي هذا السياق، سوف ندعو إلى توزيع جغرافي أفضل للموظفين في الأمانة العامة، وخاصة في كيانات من قبيل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيث أن تكوين موظفيه يلعب دورا رئيسيا في تشويهات كبيرة لأعماله.

من الجوهري أيضا أن يعمل رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على نحو أكثر مساءلة في أنشطته وأن يحقق قدرا أكبر من الشفافية في الانتخابات واختيار كبار الموظفين في المنظمة، وفي هذا الصدد، طرحت وحدة التفتيش المشتركة عدة أفكار جديرة بأن تؤخذ في الحسبان.

ورد في التقرير أن المجتمع الدولي أحرز تقدما كبيرا في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار، وخاصة في السياق النووي. فالحقيقة تعطينا قدرا أكبر من الأسباب للقلق. هناك ٢٢ ٦٠٠ سلاح نووي في العالم أجمع، منها ٧ ٥٦٠ جاهزة فورا للنشر. وهذه الأسلحة أقوى بكثير من تلك التي نشرت الموت والدمار في المدينتين اليابانيتين، هيروشيما ونيغاساكي.

إن حظر الأسلحة النووية والقضاء التام عليها لا تزال مهمة عاجلة معلقة. وبينما يعاني ملايين الناس من آثار أسوأ أزمة اقتصادية ومالية منذ الكساد الكبير، ولا تزال النفقات العسكرية الدولية تزداد بوتيرة عالية جدا. وحاليا تبلغ تلك النفقات ١ ٥٢١ بليون دولار – وهو رقم يفوق مرات عديدة مقدار المساعدة الإنمائية الدولية.

تكرر كوبا اقتراحاها بأن يكرس على الأقل نصف الإنفاق العسكري الحالي لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال صندوق تديره الأمم المتحدة. ونقترح أيضا الاتفاق على خطة عمل عالمية من دون تأخير بشأن

القضاء التام على الأسلحة النووية وحظرها خلال مدة لا تزيد عن ١٥ سنة.

إن التحديات التي تواجهننا خطيرة جدا. والعالم بحاجة إلى الأمم المتحدة وإلى عملنا الموحد أكثر من أي وقت مضى. ستواصل كوبا العمل من دون كلل من أجل عالم أفضل للجميع.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقرير عن أعمال المنظمة (A/65/1). لقد حققت الدورة السابقة للجمعية العامة تقدما هاما في برنامج إصلاح الأمم المتحدة. وإنشاء جهاز الأمم المتحدة للمرأة بشكل خاص كان مساهمة كبيرة في منظمة أكثر تماسكا وأقل ازدواجية في العمل. إن تعيين السيدة باتشيليت الذي جاء في أوانه لترؤس الجهاز الجديد ينبغي أن يكفل انتقالا سلسا ومن دون تعطيل كبير في سير العمل.

وننظر أيضا إلى إصلاح نظام الجزاءات التابع لمجلس الأمن فيما يتعلق بطالبان والقاعدة. ومكتب أمين المظالم الذي تترأسه السيدة كمبرلي بروست، سوف يسهم في شرعية وفعالية نظام الجزاءات والمجلس نفسه. والأمم المتحدة كليا وجزئيا بأمس الحاجة إلى هذه الصفات لكي تكفل وضعها بوصفها مركزا للحوكمة العالمية.

إن خيار ”الحوكمة العالمية“ بوصفه موضوع مناقشة الجمعية العامة لهذا العام تقبلته الدول الأعضاء قبولا إيجابيا. لذلك نأمل بأن يظل موضوعا شاملا طيلة مدة الدورة. وثمة عنصر لا غنى عنه في الحوكمة العالمية يرتكز على أساس المساواة في السيادة وهو أن أي نظام حوكمة عالمية يجب أن يضم مجموعة من القواعد الواضحة القابلة للتطبيق. لذلك، نرى صلة وثيقة بين موضوعي ”سيادة القانون“ و ”الحوكمة العالمية“. ومن هنا نرحب بالمناقشة المواضيعية لسيادة القانون خلال دورة الجمعية العامة هذه.

إن الأمم المتحدة لديها أوسع شرعية تتمثل في جميع المنظمات الحكومية الدولية المرتكزة على عضويتها والهيكل الديمقراطي لهيئتها التداولية، أي هذه الجمعية. ولكن لا يمكن للشرعية أن ترتكز فحسب على جوانب هيكلية ومؤسسية. إن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وبعثات حفظ السلام وبناء السلام هي نافذة الأمم المتحدة المطلة على العالم الخارجي، ويجب تعزيز شرعية المنظمة برمتها على أساس العمل اليومي الذي تقدمه للدول والأفراد والجمهور والمجتمع المدني.

وما زلنا نرى إمكانية كبيرة في هذا الميدان. فالشرعية العملية تُكتسب من خلال العمل الشفاف والكفء ومن خلال آليات المساءلة المستقلة. ومن هنا فإن عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية هام جدا. والمكتب يقدم مساهمة جوهرية في زيادة الوعي داخل الأمم المتحدة وخارجها بالإصلاحات الإدارية اللازمة والعيوب الهيكلية في الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة. ونشعر بالقلق إذ أنه، بعد فترة من الاستجابة لتوصيات المكتب، أخذ الحماس لتنفيذها يفتر بشكل عام. ونعتقد أنه تقع على الأمم المتحدة مسؤولية خاصة للتصدي على جناح السرعة لجميع الادعاءات بالاعتداء الجنسي واختلاس الأموال. وبينت التجربة السابقة مدى الأثر الضار للخلل في النظام في مجال إدارة الرقابة. ونأمل في أن تنخرط الجمعية في مناقشة مفتوحة ومجدية لهذه المسائل.

يوفر لنا جدول أعمال الدورة الحالية الفرصة لترشيد العمليات في مجالي بناء السلام وحقوق الإنسان والاستفادة من هذه العمليات على الوجه الأمثل. ويحدونا الأمل أن يتمخض استعراض لجنة بناء السلام عن تعزيز البعد الوقائي

للجنة وشحذ تركيزها على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. نحن نعتقد أن هناك مجالا لتحسين كبير في اتساق الهيئات المختلفة المعنية بحقوق الإنسان، بل نرى في ذلك ضرورة. لقد كانت العلاقة بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة – أو بالأحرى لجنتيها الثالثة والخامسة – في الماضي علاقة غامضة تفتقر إلى الكفاءة. ونأمل أن نتمكن، نحن الدول الأعضاء، من اغتنام فرصة الاستعراض لمعالجة تلك العلاقة، وكذلك مسألة إنشاء آلية مستقرة ومنتظمة لتمويل القرارات التي يتخذها المجلس عند الاقتضاء. إن عملية استعراض ناجحة ستعزز الحوكمة في الأمم المتحدة في هذا الميدان. إنني شخصيا ممتنّ لرئيس الجمعية العامة للثقة التي أولاها للسفير لوليشكي ممثل المغرب ولي شخصياً للمساعدة في قيادة الجمعية العامة فيما يتعلق باستعراض عمل المجلس.

وللأمم المتحدة في مجلس الأمن أقوى أداة من أدوات القانون الدولي، ومع ذلك، ينظر إليه على أنه يفتقر للشرعية بسبب طابعه غير التمثيلي. لقد وصل التقدم السياسي حول هذه المسألة طريقاً مسدوداً منذ وقت طويل، وينبغي للدول أن تعي إمكانية وقوع أزمة مؤسسية في المنظمة ككل إذا استمر الحال على ما هو عليه لفترة أطول. أما نحن، فلا نزال على استعداد للإسهام في أي مناقشة جادة بشأن توسيع مجلس الأمن.

وبالتوازي مع ذلك، سنسعى جاهدين إلى تحقيق مقترحات مجموعة البلدان الخمس الصغيرة بشأن طرائق عمل المجلس حيث كان التقدم المحرز غير مُرض على الإطلاق. وفي رسالة بعثنا بها إلى رئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس والمعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أحطنا علما بالمذكرة الرئاسية المستكملة للمجلس (S/2010/507)، التي تتميز بأنها تقدم استعراضا شاملا للحالة الراهنة. وفي الوقت نفسه، لا تقدم إلا القليل من حيث التدابير الفعالة لتحسين المساءلة والتعاطي مع غير أعضاء المجلس وإشراكهم، وهي المجالات التي نعتقد جميعا أنها تحتاج إلى مزيد من العمل. وسنواصل السعي إلى تحقيق تلك الأهداف بما في ذلك من داخل هذه الجمعية.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق تقديري لمعالي الأمين العام بان كي – مون لتفانيه المشهود في توجيه مختلف أنشطة الأمم المتحدة، ولتقريره عن أعمال المنظمة (A/65/1).

إن أكثر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة إلحاحا في هذا الوقت هو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا قلقون بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على جهود البلدان النامية في سعيها لبلوغ تلك الأهداف. الآن وقد اختُتم بنجاح الاجتماع العام الرفيع المستوى هذا العام، فإن علينا واجب الوفاء بجميع التزاماتنا ووعودنا بدون إهدار للوقت، بهدف تسريع وتيرة التقدم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. اليابان من جانبها ستفي بالوعود التي قطعها رئيس الوزراء كان، والتي تركز على قطاعين حيويين هما الصحة والتعليم.

إن الجهود المبذولة للحد من الفقر لن تستطيع بمفردها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ذلك أن جزءا كبيرا من فقراء ”بليون القاع“ محاصرون بالنزاعات أو بالكاد يبقون على قيد الحياة في أوضاع الشدّة بعد انتهاء الصراع. وكثيرا ما يقال إن حوالي ٥٠ في المائة من البلدان الخارجة من الصراع سرعان ما ترتد إلى الاقتتال في ظرف ١٠ أعوام من نهاية الصراع.

إن كسر الحلقة المفرغة التي تربط الصراعات والفقر يتطلب معالجة الظاهرتين على نحو شمولي، بمعنى أن تسوية الصراع ينبغي أن يتبعها على الفور الانتفاع من عوائد السلام

في شكل تحسينات ملموسة على الحياة اليومية للناس، تعززها تدابير عاجلة لتوطيد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

في ذلك السياق، تثمِّن اليابان الأنشطة التي تقوم بها لجنة بناء السلام لوضع هذه الاستراتيجية المتكاملة وسد أكثر الثغرات وضوحا. وقد قامت اليابان، إبان رئاستها لمجلس الأمن، باستضافة مناقشة مفتوحة في المجلس بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع (انظر S/PV.6299). وسنواصل سعينا إلى تطوير هذا النهج السلس لبناء السلام مع مراعاة منظور الأمن البشري.

ويمثل مفهوم الأمن البشري استراتيجية متكاملة تركز على الإنسان وترمي إلى تحقيق تحرير كل فرد من الخوف والعوز. كما أنه نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة، بدءا بحماية الفرد والمجتمع وتمكينهما.

وفي هذا الصدد، أرحب مع التقدير باتخاذ القرار ٦٤/٢٩١ المعنون ”متابعة الفقرة ١٤٣ المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“ في تموز/يوليه من هذا العام. لقد كان اتخاذ ذلك القرار معلما هاما في الجهود الرامية لتنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١) وإدماج مفهوم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة. إننا نشيد بالمساعدة التي قُدِّمَت لأنصار تعزيز الأمن البشري ونتطلع إلى مناقشة ذلك المفهوم خلال الدورة القادمة.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران هامان في عمل الأمم المتحدة. نحن نرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمرأة لأنه سيؤدي إلى تعزيز التزام الأمم المتحدة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتلتزم اليابان بالإسهام بشكل فعال في كفالة تضافر جميع الأنشطة الخاصة بالمسائل الجنسانية في الأمم المتحدة، لتعمل بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية. وعلاوة على ذلك، سنعمل على استغلال ذلك الزخم لتجديد التزامنا بالدفع إلى الأمام بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة في اليابان كما في المجتمع الدولي بأسره.

ويظل حفظ السلام النشاط المركزي للأمم المتحدة. وستواصل اليابان مشاركتها النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث، كما فعلنا بمناسبة زلزال هايتي وفيضانات باكستان.

وفي الوقت نفسه، فإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه الآن تحديات غير مسبوقة من حيث قدرة الدول الأعضاء، وتعقيد ولايات البعثات. لذلك ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المسؤولين عن هذه الأنشطة مثل الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والدول الأعضاء، والأمانة العامة، أن يتعاونوا على نحو تفاعلي لاتخاذ تدابير تحسينية تكفل لبعثات حفظ السلام ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، وإدارة تتسم بالفعالية والكفاءة مع توفر الموارد الكافية.

ونرحب بالتطورات الإيجابية التي استجدت مؤخرا في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، بوصفها تدابير ترمي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. واليابان، إذ تتحمل مسؤوليتها الأخلاقية بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من العواقب المأساوية للهجمات بالقنابل الذرية، عازمة على بذل الجهود كافة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولبلوغ تلك الغاية، ستقدم اليابان مشروع قرار خلال هذه الدورة يوجز التدابير الملموسة الرامية إلى القضاء المبرم على الأسلحة النووية.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على الزيارة التي قام بها إلى هيروشيما وناغازاكي في آب/أغسطس

للمشاركة في الاحتفال الخامس والستين لنصب السلام التذكاري – وهو أول أمين عام للأمم المتحدة يقوم بذلك – وعلى ما أبداه من عزم أكيد لجعل العالم مكانا خاليا من الأسلحة النووية.

ومن التحديات الكبرى الأخرى التي تواجه البشرية في هذه المرحلة مشكلة تغير المناخ. إن اليابان، في سعيها إلى الإسهام في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في اعتماد وثيقة جديدة وشاملة وملزمة قانونا، ستواصل التنسيق مع دول أخرى ومع الأمم المتحدة لقيادة المفاوضات الدولية الرامية إلى إنجاح الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المزمع عقدها بكانكون في المكسيك. وسندعم كذلك بشكل مستمر البلدان النامية التي تبذل جهودا لخفض الانبعاثات، والتي تعاني من الضعف أمام التداعيات السلبية لتغير المناخ، وذلك عن طريق قنوات متنوعة، بما فيها الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتستضيف اليابان هذا الشهر المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا، وتؤمن بضرورة بذل كل الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن الشروع في أعمال جديدة لوضع حد للتدهور السريع للتنوع البيولوجي. إننا عازمون على الاضطلاع بدور هام في إيجاد الحلول لتلك المسألة.

وينبغي استعراض دور مجلس حقوق الإنسان ومهامه بعناية قبل نهاية عام ٢٠١١. إن المجلس يمر الآن بمرحلة بالغة الأهمية، واليابان ملتزمة تماما بالمشاركة في المناقشات التي تجري في مختلف المحافل مثل الجمعية العامة واللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان بغية الإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ولن يكتمل إصلاح الأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن إصلاحا هادفا. وتدرك اليابان أن ثمة تقدما ملموسا قد تحقق في المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، وتتطلع إلى المفاوضات الدولية في الدورة الحالية، على أساس النص المنقح الثاني للمفاوضات عملا بمقرَر الجمعية العامة ٥٦٨/٦٣.

وترى اليابان ضرورة إصلاح مجلس الأمن عن طريق توسيع العضوية في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، بحيث يجسد المجلس واقع التشكيلة الجغرافية والسياسية للعالم في القرن الحادي والعشرين. وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن نلاحظ مدى تركيز رئيس هذه الجمعية العامة على الحاجة إلى التعجيل بعملية إصلاح مجلس الأمن، ونثق في قيادته الثابتة لتوجيهنا نحو إحراز نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية.

وتود اليابان أن تؤكد مجددا على أهمية الشفافية والمساءلة والكفاءة في إدارة الأمم المتحدة. إننا في هذا الصدد ندعم تماما وبحماس الجهود الدؤوبة للأمين العام لجعل الأمانة العامة أكثر كفاءة واستجابة للتطلعات. إننا جميعا ندرك تماما أن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تؤثر سلبا على الأحوال المالية للدول الأعضاء. وفي ضوء ذلك، يتضح أن الاتجاه الحالي في الإدارة المالية للأمم المتحدة، المتسم بالتوسع المستمر في الأنشطة العادية للمنظمة كما في أنشطة حفظ السلام، لم يعد قابلا للاستدامة. ينبغي تبسيط هيكل الأمانة العامة لجعله أكثر فعالية وكفاءة بحيث يكون تنفيذ الولايات ممكنا في حدود الموارد المالية المتاحة للدول الأعضاء. إننا نتطلع إلى الدراسة الدقيقة للاقتراح الذي سيتقدم به الأمين العام فيما يخص إدارة الموارد البشرية بغية جعل المنظمة كيانا قويا وصغيرا.

ومن ذلك المنظور، ينبغي للأمانة العامة بذل جهود متسقة لترشيد الإنفاق وتطوير استراتيجيات لتنفيذ الأنشطة المقررة بتكلفة أدنى. كما ينبغي الالتزام قدر المستطاع بالمتطلبات الجديدة عن طريق إعادة توزيع الموارد المتاحة. كذلك ينبغي التحلي بانضباط مالي صارم في تنفيذ برنامج وميزانيات حفظ السلام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

وأختم بياني اليوم بالتأكيد مجددا على التزام اليابان الثابت بالاستمرار في العمل على تعزيز كفاءة الأمم المتحدة في القيام بعملها.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/65/1). وتتميز الحالة الأمنية الدولية الراهنة بالاستقرار عموما، غير أن مخاطر وتحديات عالمية متنوعة لا تزال قائمة. وفي خضم الهواجس المختلفة والمتنامية، أصبحت التداعيات العميقة للأزمة المالية العالمية تتضح شيئا فشيئا.

وفي مواجهة المخاطر والتحديات المتنوعة التي ظهرت خلال العام الماضي، انخرطت الأمم المتحدة بنشاط في التعاون المتعدد الأطراف، واضطلعت بدور هام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والقيام بأنشطة الدبلوماسية الوقائية، ونشر عمليات دولية لحفظ السلام، وتنفيذ برامج بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، والاستجابة لتغير المناخ، ومكافحة الإرهاب، وحماية حقوق الإنسان. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام بان كي - مون على العمل الشاق الذي قام به والجهود الطيبة التي بذلها خلال العام الماضي.

وقد بعث الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية روحا جديدة في جدول الأعمال الدولي للتنمية. وستكون الأعوام الخمسة القادمة حاسمة بالنسبة لبلوغ تلك الأهداف. وينبغي للأمم المتحدة أن تولي الأولوية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في موعدها المحدد، وأن تنشئ لذلك الغرض آلية للتقييم بأسرع ما يمكن. كما ينبغي لها، استشعارا منها لمسؤوليتها وللطابع الملحّ للمسألة، مضاعفة الجهود الرامية إلى كفالة تنفيذ المهمة بدون إبطاء أو توقف. وينبغي لها أيضا أن تحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء فعليا بالتزاماتها بتحمل المسؤولية الأساسية عن مساعدة البلدان النامية ومدّها بدعم مالي طويل الأمد يتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ به. وعليها أن تركز على مساعدة أفريقيا على تنمية نفسها والقضاء على الفقر، وأن تعزز وتكثف دعمها لأقل البلدان نموا.

وقد أعلن رئيس وزراء الصين، وين جياباو في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.9) عزم الصين على الاستمرار في تعزيز التنمية سعيا إلى تحسين حياة الشعوب في البلدان النامية. وستمنح الصين مبلغ ١٤ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، كما ستقوم بتخفيف أعباء الديون على أقل البلدان نموا بقدر أكبر، وتعزز تعاونها المالي مع البلدان النامية، وتواصل توفير دعم ملموس في شكل قروض ميسّرة وائتمانات تفضيلية لمشتريي الصادرات، وتستكشف وتطور علاقات اقتصادية ومالية، وتعزز التعاون الزراعي مع البلدان النامية، وتساعدها في تطوير الموارد البشرية. كما ستواصل الصين دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز جدول أعمال التنمية والإسهام بقدر أكبر في التحقيق المبكر للأهداف الإنمائية للألفية لصالح الإنسانية.

يمسّ تغير المناخ المصالح المشتركة في العالم بأسره والمصالح الإنمائية لشعوب البلدان النامية ورفاهها. إن الصين هي أكثر البلدان النامية سكانا في العالم، ولا تزال تواجه العديد من التحديات الإنمائية. غير أن الحكومة الصينية، مدفوعة بمصالحها الطويلة الأجل، بل بمصالح الإنسانية جمعاء، تولي أهمية قصوى لمسألة تغير المناخ.

وتنعقد حاليا في تيانجين بالصين الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والدورة الرابعة عشرة للفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الأخرى للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. إن ذلك هو آخر مؤتمر تفاوضي رسمي قبيل كانكون، وأول مؤتمر تفاوضي رسمي بشأن تغير المناخ تستضيفه الصين في إطار الأمم المتحدة. وتؤمن الصين بأن إحراز النجاح في مؤتمر كانكون يقتضي، أولا، دعم الإطار الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو وخارطة الطريق المعتمدة في بالي، وثانيا مبدأ المسؤولية المشتركة – لكنها متباينة، وثالثا مبدأ التنمية المستدامة. وينبغي أن نأخذ التنمية الاقتصادية في الحسبان بشكل كامل، وكذلك القضاء على الفقر وحماية المناخ وتحقيق التنمية مع التصدي بنجاح لتغير المناخ، واحترام حق البلدان النامية في التنمية.

إن الحوكمة العالمية هي المسألة الرئيسية التي تواجه بلدان العالم في سعيها المشترك للاستجابة للتحديات والمخاطر العديدة الناشئة. وينبغي للحوكمة العالمية أن تركز جهودها على تحقيق الأمن الشامل والتنمية المشتركة وحماية حقوق الإنسان. كما ينبغي لها أن تكون دعامة للمساواة والعدالة. ومن حق جميع البلدان – كبيرها وصغيرها، قويّها وضعيفها، فقيرها وغنيّها – المشاركة في عملية الحوكمة على قدم المساواة. ومن الضروري الالتزام بسيادة القانون والعمل وفق المعايير ودعم مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على الحوكمة العالمية أن تبشّر بالديمقراطية وروح الشمولية؛ وأن تعزز أسلوب التفاوض والتعاون والتسوية السلمية للمنازعات الدولية؛ وأن تسعى جاهدة إلى تحقيق المنافع المتبادلة في معادلات الكلُّ فيها رابح. وينبغي أن تنشئ الحوكمة العالمية آليات متعددة الأطراف تتسم بالفعالية وأن تدفع إلى الأمام بتعددية الأطراف وتكفل الإنصاف والكفاءة.

إن مركز الأمم المتحدة باعتبارها أكثر المنظمات الحكومية الدولية عالمية وتمثيلا وسلطة معنوية تجعل منها أفضل محفل لممارسة تعددية الأطراف. وكما قال الأمين العام بان كي – مون، فإن الأمم المتحدة تبقى في القرن الحادي والعشرين المؤسسة العالمية التي لا غنى عنها.

وتؤيد الصين جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إجراء إصلاحات عقلانية وضرورية بغية تجويد أدائها لواجباتها المنصوص عليها في الميثاق. وتلحّ الحاجة بشكل خاص إلى التركيز على زيادة مدخلات التنمية في المجالات التي تهم البلدان النامية، والعمل على أن تعزز موارد التنمية مؤسسات التنمية، والسعي إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في ميقاتها، بحيث تعم فائدتها البلدان النامية بشكل عام.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إندونيسيا بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/65/1). كما نؤيد جهود الأمين العام في أداء مهامه بالكامل وفي الوقت المناسب.

لقد انتهى للتو استعراض الأهداف الإنمائية للألفية؛ حيث قام قادتنا بوصف التقدم المحرز حتى الآن بشكل واضح. كما حددوا التدابير المطلوبة لسد الثغرات. وعليه، ينبغي لنا، نحن مجتمع الأمم، أن نجدد العزم على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ومن المتطلبات الرئيسية لبلوغ تلك الأهداف الشراكات المتعددة الطبقات والنهج الشامل. كما يجب علينا أن نتذكر أن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد شدد على ثلاث ركائز متينة للأمم المتحدة، وهي حقوق الإنسان، والسلم والأمن، والتنمية والتقدم الاقتصادي. إن المسائل

الثلاث مترابطة بشكل وثيق ولا مجال لأحدها في الاستمرار بدون الأخريين. وينبغي إذن الاحتفاظ بمثلث المقاصد ذاك.

سأبدأ بالركيزة الأولى: حقوق الإنسان والمواضيع المرتبطة بها.

من بين أهم مسؤوليات الأمم المتحدة رصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها. لقد كان لأزمتي الاقتصاد والغذاء العالميتين أثرا مدمرا على جهود تعزيز حقوق الإنسان. ويشهد ذلك على مدى ترابط الركائز الثلاث كما ذكرت آنفا. لذا ينبغي للأمم المتحدة مواصلة جهودها لمساعدة الدول الأعضاء على إدماج حقوق الإنسان في جهودها الإنمائية.

تُعَلِّمُنا تجربتنا أن الجهود الرامية إلى تطبيق حقوق الإنسان لن تثمر في غياب بيئة مؤاتية. لذلك، فإنه أمر بالغ الأهمية أن نؤسس للحكم الرشيد، وأن نعزز سيادة القانون ونقوم بإصلاح المؤسسات الديمقراطية. وتعتنق إندونيسيا مبادئ الديمقراطية والإسلام والتحديث مجتمعة. وحتما أن المستفيد من ذلك الجهد هو، في المحصلة الأخيرة، مجتمعاتنا لا حكوماتنا.

إن استعراض مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ سيوفر فرصة رحبة لتعزيز تلك الهيئة بقدر أكبر. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تمثل فيها هيئة لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة تمثيلا حقيقيا التنوع السائد في مجتمعنا العالمي. ولم يكن ذلك حال سلفها.

وعلاوة على ذلك، ترحب إندونيسيا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة، وكذلك بتعيين وكيلة للأمين العام، السيدة ميشيل باتشليت، أول مديرة تنفيذية له. إن مفتاح تمكين المرأة يكمن في إتاحة فرص أفضل للنساء وجعل خدمات الصحة والتعليم في متناول أيديهن، بحيث يصبحن الصانع الرئيسي للتغيير والتقدم.

وشهدت الأعوام القليلة الماضية تتابع الكوارث الطبيعية الهائلة. لذا يجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية على الصعيد الدولي.

في مجال السلم والأمن، تظل إندونيسيا وفية للمثل التي كرسها دستورنا لعام ١٩٤٥. إن من واجبنا الإسهام في قيام نظام عالمي يقوم على الاستقلال والالتزام بالسلام والعدالة الاجتماعية. ولعل أفضل طريقة لفعل ذلك هو إرسال رجالنا ونسائنا ليخدموا ذلك الهدف النبيل تحت مظلة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إننا نؤيد بقوة مشاركة النساء في عمليات حفظ السلام وتعزيز مشاركتهن في بناء السلام. نحن نعي الصعوبات والتعقيدات التي تكتنف حفظ السلام. إن عملية الأفق الجديد سوف ستعزز وتحسِّن عمليات حفظ السلام حيثما طرأت الحاجة إليها في المستقبل.

إن ما أُنجز من تقدم في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، يجب ألا يدفعنا إلى التراخي. وينبغي أن نظل يقظين حيال ذلك الخطر العالمي. وهكذا، فإن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تستحق دعما الموحد.

إن مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ كان تاريخيا بمعنى الكلمة، غير أن ثمة الكثير مما ينبغي عمله. ومع ذلك فإننا نشعر بخيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح قد ظل مجمدا، ونحن نتطلع إلى استئناف المفاوضات حول المواضيع الجوهرية الأساسية.

وفي ما يتعلق بالسلم الإقليمي، ونحن نهتم بها كثيرا – أي المسألة الفلسطينية – نؤيد بقوة استئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل. وللأسف، فإن الآمال المعقودة على المحادثات تتعرض الآن للخطر جراء قرار إسرائيل بعدم تمديد الوقف الاختياري لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. إن على الأمم المتحدة، في إطار المجموعة

الرباعية، وكذلك الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعي خطورة تلك التطورات وأن تقوم بخطوات تصحيحية. ومن جانبها، فإن إندونيسيا ستعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي على تقديم المساعدة فيما يتعلق بمصير فلسطين.

وفيما يتعلق بالركيزة الأخيرة، يقدم التقرير تكهنات تتسم بالحذر، مع إشارة خاصة إلى إرهاصات الانتعاش الاقتصادي العالمي بعد الاختبارات العالمية في السنوات القليلة الماضية. وإندونيسيا تتشاطر الرأي بأن فرص الانتعاش الاقتصادي مرتفعة شريطة أن يتوفر الالتزام القوي والقيادة والإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء.

وفضلاً عن ذلك، يظل تغير المناخ يمثل تهديداً رئيسياً للتنمية المتكافئة والمستدامة. وإندونيسيا تتطلع إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ الذي سيُعقد في المكسيك، وتحث الدول الأعضاء على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء من شأنه أن يعالج تغير المناخ بشكل فعال على أساس اتفاق كوبنهاغن والتقدم المحرز في الفريقين العاملين للمؤتمر الخامس عشر.

وأختتم بياني ببعض الملاحظات بشأن المنظمة ذاتها. تؤمن إندونيسيا بقوة أن مواجهة التحديات الكبيرة اليوم تتطلب عملاً متعدد الأطراف والأمم المتحدة مركزه. فما من دولة منفردة، كبيرة أو صغيرة، متقدمة النمو أو نامية، تملك العدة لمواجهة تلك التحديات وحدها. ولذلك، فإن العمل معاً أمر لصالح الجميع. ولا بد أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية الحيوية الأهمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا. كما يجب أن تواصل المنظمة تنفيذ جدول أعمال إصلاحها بالكامل لضمان أن يكون عمل أجهزتها على أعلى مستوى. ويتعين تنشيط الجمعية العامة وإعادة هيكلة مجلس الأمن كيما يعكس الواقع الحالي. وإندونيسيا، من جانبها، ستبقى ملتزمة تماماً بالاضطلاع بدورها والتعاون في عمل الأمم المتحدة باعتبارها المنهاج والمركز لشراكة عالمية متجددة.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً، يود وفد كازاخستان أن يشكر الأمين العام على تقديم تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/65/1). ونرى أنه ترجمة جيدة لكل جوانب العمل الدؤوب للمنظمة.

خلال العام الماضي، انتقل العالم من كساد اقتصادي عالمي إلى أولى مظاهر الانتعاش العالمي. والأمين العام محق تماماً عندما يقول إن ”الانتعاش لا يزال هشاً وغير منتظم، ولا ضمان يحول دون حدوث انتكاسة في مساره“ (A/65/1، الفقرة ١). وما زالت معدلات البطالة مرتفعة بشكل غير مقبول، كما أن العمالة غير المستقرة تواصل الارتفاع. ولا ينتظر أن تختفي التقلبات الاقتصادية ولا تفجر الصراعات أو الكوارث الطبيعية أو التحديات للأمن الغذائي أو الضغوط على الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، ترى كازاخستان أن المسؤولية الرئيسية عن بذل جهود كبيرة لتحفيز النمو والتنمية ما زالت تقع على عاتق حكومات الدول الأعضاء.

ويسعدنا أن ثمة أسباباً تبعث على التفاؤل مجدداً، إذ نلاحظ عدداً من العناصر الهامة التي ستساعد في توجيه الأمم المتحدة خلال هذه الأوقات التي تتسم بعدم اليقين. فالمنظمة لديها إطار عمل محدد للاهتداء به في عملها: إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية. كما أن لديها موارد كبيرة ومعرفة من شأنها أن تساعد على معالجة التحديات الراهنة وتعزيز الشراكات مع الأعمال التجارية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية الأمر الذي يساعد على تحسين استجاباتها. إلا أنه لا يمكن اتخاذ هذه التدابير إلا إذا

كانت الأمم المتحدة قادرة على تعبئة الإرادة والقيادة السياسيتين العالميتين الجماعيتين.

وكما أُشير في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥)، يتعين على المنظمة والدول الأعضاء التركيز خلال السنوات الخمس القادمة على التعجيل بإحراز تقدم باتخاذ مزيد من التدابير. ومنها استخدام أشكال إبداعية من التمويل والاستثمار من أجل دعم توفير المنافع العامة العالمية، وتكريس الموارد لتعزيز السلام والأمن، والتعبئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

أود التركيز الآن على المسائل الجنسانية. فما من أحد يجادل في أنه بدون المشاركة الكاملة للمرأة، لا يمكن للمنظومة الدولية أن تلبي المطالب الملقاة على عاتقها. وهذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى السنوية العاشرة للجهد العالمي صوب الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الرسالة الموجهة للدول الأعضاء والمنظمة واضحة: المساواة الجنسانية وتمكين المرأة هدفان لا غنى عنهما لا بد للأمم المتحدة من النهوض بهما لمصلحة الجميع.

وفي هذا الصدد، نذكر أنه في ٢ تموز/يوليه، وافقت الجمعية على اقتراح الأمين العام باتخاذها القرار التاريخي ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة بالإجماع، ذلك القرار الذي أدمج المجالات الأربعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالمرأة في كيان واحد، هو جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة، الذي سيعرف بمسمى UN Women. وكازاخستان ترحب بما تم مؤخراً من تعيين وكيل للأمين العام لرئاسة الجهاز الجديد وإنشاء مجلس تنفيذي لتقديم الدعم الحكومي الدولي للجهاز والإشراف على عملياته.

إننا نعتبر هذه التطورات من أبرز الإنجازات المشهودة لإصلاح الأمم المتحدة في العام الماضي. وفي عام ٢٠١٠، شجع الأمين العام الأمم المتحدة على تقديم كامل دعمها للبرامج التي تمكن المرأة وتحميها من الممارسات التمييزية ومن العنف. وقيادة الدول الأعضاء أساسية، بالطبع.

وعلى مدى العقد الماضي، أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيراً صوب الحد من الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة وكفالة السلام والاستقرار والنهوض بتمكين المرأة. وإذ تتطلع المنظمة والدول الأعضاء إلى العقد القادم، ينبغي لها أن تكون أكثر طموحاً. ونحن نتشاطر التفاؤل الذي أبداه الأمين العام في تقريره. والواقع، إن العمل معاً هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله تعزيز المنظمة لتكون قوة دافعة للعمل المتعدد الأطراف وإنجاز الالتزامات المقطوعة في أيلول/سبتمبر.

وقبل سنوات خمس تفصلنا عن العام المستهدف ٢٠١٥، وهو الموعد المتفق عليه لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال النجاح في متناول أيدينا إلا أنه غير مضمون. وقد حققت المنظمة والدول الأعضاء خطوة كبيرة، إلا أن التقدم غير منتظم، والفجوات واسعة، وهناك تحديات جديدة تنتظر المواجهة. والمطلوب من كل بلد عضو مضاعفة الجهود على وجه الاستعجال من أجل تسريع وتيرة خطواتنا صوب إنجاز تلك الأهداف. وهذه الجمعية لديها ولاية بتيسير التعجيل بالتقدم نحو تنفيذ الأهداف. وكازاخستان مستعدة للإسهام في هذه العملية بفعالية ولتكون مثلاً يمكن أن يثبت أن أهداف الألفية قابلة للتحقيق.

إن عام ٢٠١٠ يكتسي أهمية فيما يتعلق بالوفاء بالوعود التي قطعتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إزاء من هم أشد احتياجاً في جميع أنحاء العالم. ومن خلال تحديد الأهداف الإنمائية للألفية واعتناقها، وضعت الدول الأعضاء التنمية البشرية في مركز الصدارة وعقدت العزم على

ألا تدخر وسعاً من أجل تحويل عالمنا إلى مكان أكثر أمناً وإنصافاً واستدامة وازدهاراً.

إننا نعتز بأنه في هذا العام، ولأول مرة، احتفل المجتمع الدولي في ٢٩ آب/أغسطس باليوم الدولي لمكافحة التجارب النووية، بمبادرة من نور سلطان نزاربايف، رئيس كازاخستان. وتأييد القرار ٣٥/٦٤ بالإجماع يؤكد مرة أخرى التزام المجتمع الدولي بعملية الحد من التهديد النووي. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر مرة ثانية للأمين العام بان كي - مون، الذي بدأ زيارته لبلدي في نيسان/أبريل الماضي بجولة في الموقع السابق للتجارب النووية في سيميبالاتينسك . ونحن نذكره، وهو يقف في هذا الموقع، يحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لتحقيق عالم خال من التهديدات النووية.

إننا نتابع عدداً من التغييرات الهامة التي تجرى بمبادرة من الأمين العام في سياسة الموارد البشرية وإطار التخطيط للميزانية والمساءلة، بغية تعزيز المنظمة. وقد أحرز تقدم هام أيضاً فيما يتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة وزيادة تعزيز تعاون المنظمة مع المنظمات الإقليمية. ونحيط علماً أيضاً بالجهود التي يبذلها الأمين العام، إذ يواصل تنفيذ جدول أعماله بشأن الموارد البشرية، بما في ذلك الحد من أنواع عقود العمل المتعددة، ومواءمة شروط الخدمة بين الموظفين العاملين في الميدان وفي المقر، واستحداث نظام جديد لإدارة المواهب لتحديث قواعد التوظيف وإدارة الأداء وإتاحة فرص التعلم للموظفين والتطوير.

وختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى دعم كازاخستان للجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة بهدف أن تكون الأمم المتحدة أقوى وإقامة علاقات عمل قوية مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. ولذلك، فإن التواصل وبناء الشراكات من العناصر الهامة في نشاط المنظمة.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أتقدم للسيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، بخالص التهانئ، مؤكداً له على الدعم الذي أعرب عنه الرئيس بول بيا باسم الكاميرون من هذه المنصة لدى انتخابه. ونفس الشيء ينسحب على سلفه، السيد علي عبد السلام التريكي، ممثل ليبيا، والأمين العام، السيد بان كي - مون.

مرة أخرى، يسرني أن أثني على الأمين العام لجودة تقريره عن أنشطة المنظمة، الوارد في الوثيقة A/65/1، والمقدم تحت البند ١٠٨ من جدول الأعمال (انظر A/65/251). يوفر لنا التقرير معلومات تكميلية عن رؤية الأمم المتحدة وتوقعاتها، ودور الدول الأعضاء، كيما يتسنى للمجتمع الدولي التصدي للتحديات التي ما زالت تؤثر علينا، وأعني الاقتصاد العالمي الذي يبدي علامات التعافي وإن كان لا يزال هشا وغير منتظم، ومعدلات البطالة المرتفعة، بينما تستمر الصراعات في بعض مناطق العالم، إلى جانب الكوارث الطبيعية والمشاكل المرتبطة بالأمن الغذائي، والضغوط المستمرة على الموارد الطبيعية، وأثر تغير المناخ، وما إلى ذلك.

في هذا الصدد، وفيما يتعلق بمسائل التنمية، في المقام الأول، يتفق وفدي مع الأمين العام في أن إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية (انظر القرار ٢/٥٥)، إذا ما جرى تنفيذهما حقاً، سيوجهان عمل الأمم المتحدة متى كانت هناك إرادة سياسية أقوى من جانب الدول الأعضاء. والاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي عقد هنا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ومثلت فيه بلادي على أعلى مستوى، هو خير دليل على ذلك. والواقع، إن ذلك

الاجتماع أتاح للأمم المتحدة ولأعضائها الفرصة لإعادة تأكيد التزامهما بالتعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ورؤية الكاميرون بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، كما قدمها فخامة السيد بول بيا، رئيس الجمهورية، في تلك المناسبة، تركز على ثلاثة عوامل رئيسية، أي تنفيذ الهدف ٨ بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، والوصول إلى الطاقة وتهيئة فرص العمل.

والكاميرون مقتنعة حقاً بأن التكاملية بين الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي ألا تحيد بصرنا عن حقيقة أن بينها هدفاً يهيئ الظروف لتنفيذ كل الأهداف الأخرى، أي الهدف ٨، لأن الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية تتطلب إقامة نظام مالي واقتصادي أكثر إنصافاً، ومعالجة شاملة لمسألة الديون وتدفق المساعدات الإنمائية الرسمية على نحو مستقر ويمكن التنبؤ به وفعال، إلى جانب الوصول إلى الأدوية الأساسية.

والعامل الرئيسي الثاني لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو الوصول إلى الطاقة، حيث أن ذلك ييسر زيادة في كل من الإنتاج الزراعي وإمدادات المياه، فضلاً عن ازدهار الأنشطة التي تولد الدخل.

أما العامل المهم الثالث فهو حل الأزمة في فرص العمل، ولا سيما فرص العمل للشباب، الذي يشكل الجزء الرئيسي من سكاننا. والكاميرون ترحب بنتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى التي تحققت بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ما دام المجتمع الدولي ينفذ الالتزامات المحددة في الوثيقة الختامية.

وفيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية، فقد آل رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم إيلاء اهتمام كبير لاحترام كل الالتزامات، بما فيها الالتزام الذي تعهدت بموجبه بلدان عديدة بأن تخصص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وأن تحقق الهدف المؤقت بتخصيص نسبة ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. كما أنها وعدت بدراسة إمكانية استخدام آليات تمويلية إبداعية، مثل فرض ضرائب على المعاملات المالية.

أما فيما يتعلق بالتجارة الدولية، فقد أكد رؤساء الدول والحكومات دعمهم لنظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي، ورفضهم للحمائية وللإعانات التي تقدم للصادرات من المنتجات الزراعية. كما أعادوا التأكيد على أن للدول الحق في الاستخدام الكامل لأحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة المتعلقة بالوصول الشامل إلى الأدوية.

وبالنسبة لمسألة الديون، أكد رؤساء الدول والحكومات أنهم يريدون تيسير تمويلها والتخفيف منها، وأنهم خططوا لإنشاء هياكل محسنة لإعادة هيكلة الديون السيادية. وإذا ما تم الوفاء بتلك التعهدات في الحدود الزمنية المرسومة، سيدعم ذلك الجهود التي بذلها كل بلد من بلداننا بالفعل ويقويها بالتأكيد.

لقد تعهدت حكومة الكاميرون بالفعل بتنفيذ وثيقة استراتيجية للنمو وتوفير فرص العمل تركز على تنمية القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، التي سيكون من المستحيل رؤية أي تحسن في الأحوال المعيشية للسكان بدونها. وثمة جهود أخرى تعهدت الحكومة بأن تبذلها، بما فيها السعي إلى الإصلاح المالي كمحفز لمناخ الأعمال التجارية وتحسين له، بغية تحقيق تعبئة أكبر للمدخرات المحلية واجتذاب مزيد من الاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة طاقة استيعاب الدين الخارجي.

وفيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، يؤكد الأمين العام في الفقرة ٣٥ من التقرير، عن حق، أن:

”الناس في أفريقيا ليسوا بحاجة إلى الشفقة ولا إلى الصدقة، بل يحتاجون إلى الأدوات التي تمكنهم من إيجاد فرص العمل وإدرار الدخل. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالوعود التي تعهدت بها مرارا في مؤتمرات قمة مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، وفي الأمم المتحدة، بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا“. (A/65/1، الفقرة ٣٥)

ونرحب طبعا بالدور الذي يؤديه الفريق التوجيهي في أفريقيا الذي أنشأه الأمين العام والذي حدد سبيل المضي قدما للمجتمع الدولي من حيث مساعدة أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الاهتمام الاستراتيجي، مثل الصحة والتعليم والزراعة والمرافق الأساسية والتجارة. بيد أن أثر ذلك سيكون محدودا، إذا لم يحترم المانحون الرئيسيون للمساعدة الإنمائية الرسمية التزاماتهم.

وهنا يشير الاتحاد الأفريقي بحق تماما إلى أنه على الرغم من أن أفريقيا قد أحرزت تقدما ملحوظا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن وتيرة ونوعية المنجزات لا تسمح لنا إلا بأن نكون مسرورين بالنتائج بعض الشيء، في أحسن الحالات.

اسمحوا لي بأن أعلق بإيجاز على ركن هام آخر لأعمال هذه المنظمة، ركن مذكور في الفقرات من ٣٧ إلى ٧٣ من تقرير الأمين العام، أي السلام والأمن. يبين التقرير أن هذه المنظمة واصلت العمل في الميدان، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، خلال السنة المنصرمة. وأدت تلك المشاركة بها إلى استخدام كل وسيلة تحت تصرفها للتدخل، من منع نشوب الصراعات إلى بعثات حفظ السلام، إلى دعم بناء السلام.

وواصلت الكاميرون، بالوسائل المتواضعة تحت تصرفها، مشاركتها بإتاحة ونشر مراقبين عسكريين وقوات الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بوروندي وكوت ديفوار ودارفور، وعلى حدود تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز في مختلف الأماكن، بفضل عمل أو مساعدة الأمم المتحدة. وفي الواقع، نشيد بالتقدم المحرز في كوت ديفوار في تنفيذ اتفاقات واغادوغو وفي بناء السلام هناك. وفي بوروندي، تتحرك العملية أيضا قدما، بإجراء الانتخابات، وبالتالي تنقل البلد من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا تحولت بعثة الأمم المتحدة إلى بعثة لتحقيق الاستقرار. وفي هايتي، نتحرك صوب تحقيق الاستقرار، على الرغم من التأخيرات التي تسبب فيها الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ونحن ندرك طبعا أن الموارد المتاحة لا تساير الزيادة المستمرة لعمليات الوزع، ناهيك عن تنوع وتعقد ولايات البعثات. وذلك هو السبب في أننا نشجع الأمين العام على مواصلة نظره في هذه المسألة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، في إطار مبادرة ”الآفاق الجديدة“، بغية التوصل إلى حلول لهذه المشاكل. وبلدي، من جانبه، يؤيد تنفيذ ذلك البرنامج، الذي تلقى على نحو متكرر الدعم الواسع النطاق من دول أعضاء كثيرة، في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة.

إن الحاجة إلى إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدي بي إلى الكلام، ختاما، عن الحاجة إلى إصلاح المنظمة والمنظومة برمتها، نظرا للمآسي الإنسانية التي نواجهها، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، فيما يتعلق بكل من التنمية والسلام. إن الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية حقيقة لا يمكن إنكارها. ومن الواضح أن الأمم المتحدة تضطلع، في وجه التحديات التي تواجهنا، بجهود تستحق الإشادة. ولكن، من أجل الضمان الكامل

لفعالية عمل المنظمة، يجب عليها أن تحصل على الموارد التي تحتاج إليها من جميع أعضائها. ولفعل ذلك، يجب أن تجسد دوما رغباتنا المشتركة وأن تبقى بوتقة تعددية الأطراف وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بمسألة التنمية، يجب تلبية الرغبة في زيادة التضامن وفي إجراء إصلاح كلي للمنظومة الدولية بغية تحقيق نظام تجاري ومالي أكثر إنصافا. هذا هو المجال الذي سيشكل فيه العمل الذي ستقوم الأمم المتحدة مع مجموعة الـ ٢٠ ومجموعة الثماني سببا للأمل.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة نفسها، فإن الحاجة التي تذكر في أغلب الأحيان إلى إصلاح مجلس الأمن، الذي سيمكّن أفريقيا من الحصول على حضور دائم هناك، تقتضي أن نتخذ إجراء حازما. ومن شأن ذلك أن يكون نهجا طيبا جيدا لمنظمة هي في نهاية الأمر وسيطة لمصالحنا العليا، يكون فيها السلام والأمن والرفاه لكل وأي شخص في صدارة هذه المصالح.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/65/1).

إن الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ٢٠٠٠، الواردة في إعلان الألفية، جددها قادتنا قبل أسبوعين في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح للعيان، ونحن نقيّم الأهداف الإنمائية للألفية، أن التقدم المذكور في تقرير الأمين العام على مختلف الجبهات، مثل الحد من الفقر ومعدلات القيد في التعليم الابتدائي وتضييق الفجوة بين الجنسين من حيث التعليم والحصول على المياه النظيفة، يخفف أثره التفاوتُ من حيث سبل الحصول والفجوات الكبيرة التي لا تزال قائمة في جميع فئات الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى وجه الخصوص الأهداف المتعلقة بالصحة.

لم تنشأ مطلقا في الـ ٦٥ سنة من وجود الأمم المتحدة موجة من الدعم العالمي لنقل التنمية إلى الأشد فقرا وضعفا فيما بيننا، والأغلبية الساحقة منهم توجد في البلدان النامية. و لم تنشأ أبدا صورة أوضح لما يجب فعله للتصدي للأبعاد الكثيرة للفقر واللامساواة، ولبناء الشراكة العالمية من أجل للتنمية.

ولذلك، من الحتمي أن نكفل تحقيق التزاماتنا الجماعية في الإطار الزمني المتفق عليه. وعلى الرغم من أن البلدان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن استراتيجياتها وأهدافها الإنمائية الخاصة بها، فلا يُنكَر أن القيود على الموارد تشكل عقبة كبيرة في وجه التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والشراكة العالمية بشأن تمويل التنمية ضرورية لكفالة قدرة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية، وهي تتعلق على وجه الخصوص بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والدول النامية الصغيرة الجزرية، وأقل البلدان نموا من البلدان غير الساحلية. ويجب أن نواصل إيلاء الأولوية لها.

ونتفق تماما مع الأمين العام اتفاقا على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقتضي إبداء الالتزام الثابت والانخراط الاستباقي والقيادة والإرادة السياسيتين الجماعيتين على الصعيد العالمي. لقد حان الوقت لأن تترجم الكلمات الرنانة إلى أفعال.

وتتشاطر الهند الأولوية التي أولاها الأمين العام لتغير المناخ. ونحن نعي عواقبه على المجتمعات المحلية والمناطق الضعيفة في بلداننا. ونرحب بمبادرته بشأن إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى معني بتمويل تغير المناخ وفريق رفيع المستوى معني بالاستدامة العالمية. وستشارك الهند على نحو

بناء في الجهود المبذولة لتحقيق النتائج الطموحة والمنصفة في المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام يتناول الأولويات التي شغلت المنظمة والدول الأعضاء فيها، وأيضا التقدم المحرز على عدة جبهات، نندهش لعدم ذكر التقدم الهام المحرز في النهوض بخطة إصلاح مجلس الأمن. إن إطلاق المفاوضات المستندة إلى النص والدعم الساحق والقوي الذي تقدمه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة لا يمكن ألا يجري التنويه به، وهو بحاجة إلى تسجيله على النحو الواجب.

واكتسبت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن زخما إيجابيا في الدورة الرابعة والستين باتخاذ الدول الأعضاء لمقرر بـ ”أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن“ (المقرر ٥٦٨/٦٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) على أساس نص المفاوضات. ونجاح المنظمة في التصدي للتحديات المتنوعة والمعقدة التي تواجهها يقوم إلى حد بعيد على رغبتنا في قبول الحاجة الصارخة إلى إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، وفي الاضطلاع بذلك الإصلاح. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن فعالية وأهمية المسعى المتعدد الأطراف الذي يشكل الأمم المتحدة وأنشطتها تقل كل يوم نتأخر فيه عن تنفيذ الإصلاحات الحقيقية لهيكل الحوكمة لديها.

وأسترعي الانتباه أيضا إلى التقدم المحرز في تنشيط الجمعية العامة. ودَورها البارز بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي للأمم المتحدة التداولي المعني بالتداول ووضع السياسات ينبغي أن يُحترم نصا وروحا. واضطلع الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة بعمل يستحق الثناء خلال الدورة السابقة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن الموضوع (القرار ٣٠١/٦٤) قرار قائم على أساس الاستنتاجات الواردة في تقرير الفريق العامل المخصص (A/64/903). وتم الاتفاق على عدد من الأحكام الاستشرافية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز دور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، وتعزيز دور الجمعية في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز مؤسسة رئاسة الجمعية العامة وتحسين جودة موافاة مجلس الأمن بالتقارير المقدمة إلى الجمعية العامة.

ويشكل الإرهاب تهديدا خطيرا لجميع الدول والمجتمعات. إنه تهديد عالمي يستلزم القيام باستجابة منسقة ومتضافرة لمكافحته. وفي هذا الصدد، تعتقد الهند بأن اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، كانت محل المفاوضات طيلة ما ينيف عن ١٥ سنة، من شأنه أن يشكل أساسا قانونيا صلبا لمكافحة الإرهاب. ولذلك، نرحب بتأكيد الأمين العام في تقريره عن تدابير القضاء على الإرهاب الدولي (A/65/175) على أن التنفيذ الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لا يمكن أن يكون كاملا بدون إبرام الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

إن الجهود الجارية، مثل الاستعراض الثاني الذي يُجرى مرة كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز نظام الجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، خطوات في الاتجاه الصحيح. وستواصل الهند مشاركتها النشيطة في جميع جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

ولا يزال حفظ السلام الإسهام الأكثر بروزا للأمم المتحدة صوب صون السلم والاستقرار في المناطق التي تمزقها الصراعات في جميع أنحاء العالم. ونؤيد، بوصفنا أحد أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام، من حيث عدد القوات والموارد، جهود الأمين العام لتعزيز قدرات المنظمة على حفظ السلام في حالات متزايدة التعقد. والتحدي هو كفالة تزويد البعثات الميدانية بالموارد الكافية والخبرة اللازمة لتنفيذ ولايات حفظ السلام على نحو مُرْض.

ويتابع وفد بلدي باهتمام كبير جهود الأمين العام لتعزيز قدرة الأمانة العامة على دعم عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تقوم الأمانة العامة عن كثب باستشارتنا واستشارة بلدان أخرى مساهمة بقوات فيما يتعلق بالمضي قدما بالاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، التي كشف النقاب عنها في السنة الماضية.

وما انفكت الهند تعي وعيا قويا بأن حفظ السلام لا يمكن أن يكون بديلا من مهمة بناء الدولة وبناء السلام. وحكومة الهند ملتزمة بمبدأ وممارسة بناء السلام. ونشارك مشاركة نشيطة في عملية الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام الذي يركز على لجنة بناء السلام وأجهزتها. لقد أنشئ عدد من الآليات الابتكارية لتعزيز جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك التعاون مع البنك الدولي، وتوسيع نطاق أثر التوطيد بعد انتهاء الصراع عن طريق تعزيز القدرات المدنية، والزيادة القصوى للدور الإيجابي الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في بناء السلام وتعزيز الدور المحفز لصندوق بناء السلام. إننا ندعم هذه الابتكارات ونود أيضا أن نؤكد على ضرورة الملكية الوطنية وإرساء جهود بناء السلام الدولية على المستوى القطري.

ومما يشجعنا المؤشرات الإيجابية على تنشيط المناقشة الدولية بشأن نزع السلاح العالمي في ٢٠١٠. وتولي الهند الأولوية القصوى لهدف نزع السلاح النووي العالمي ولها سجل ناصع في مجال عدم الانتشار. إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تعززان الواحدة منهما الأخرى، وتتطلبان بذل الجهود الدولية المتضافرة والتعاونية. ونود أن نعرب عن تقديرنا لمبادرة الأمين العام بالدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونعتقد أنه أرسل بحق رسالة دعم واضحة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، وأنه يوفر الحافز السياسي لجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

إننا نقدّر جهود الأمين العام في مناصرة مبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وندرك أيضا علاقتها التآزرية بالرفاه البشري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لعملية استعراض مجلس حقوق الإنسان أن تستكشف سبل المحافظة على الشفافية والشمول وكفالة تلافي الازدواجية والتداخل بينما يجري تناول الحالات الملحّة لحقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أيضا أن يبسط عدد القرارات المتخذة في كل دورة، وأن يرشد أعماله وولايات إجراءاته الخاصة، بدون أن يقوض بأي شكل من الأشكال التزامنا بحقوق الإنسان، وأن يجعل الحوار بين المجلس والدول الأعضاء تفاعليا حقا.

إن التعزيز المؤسسي للمنظمة لتمكينها على نحو أفضل من تحقيق رؤيتها وولايتها تلقى دعما باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وترحب الهند على نحو خاص بالقرار البالغ الأهمية بإنشاء كيان جنساني موحد، جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. ونتطلع قدما إلى التعجيل بتفعيل الجهاز ونرحب بتعيين ميشيل باتشيليت أول مديرة تنفيذية ووكيلة للأمين العام لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة.

وختاما، أتعهد بالدعم الكامل من وفد بلدي للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الهامة التي حددناها لأنفسنا، للمضي قدما بالولايات الهامة المسندة إلى المنظمة. ونتطلع إلى الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي تحقق في السنة الماضية بشأن المسائل الحاسمة، والعمل على إجراء مناقشات مجدية وعملية بشأن مختلف بنود جدول الأعمال للجمعية العامة.

السيدة دانلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره عن أعمال المنظمة (A/65/1). إنه يعرض أنشطة الأمم المتحدة خلال فترة تتزايد فيها كثيرا مطالبات العالم للمنظمة وتوقعاته منها. ونقدّر الجهود المستمرة للأمين العام والأمانة العامة لمساعدة الدول الأعضاء في تلبية تلك التوقعات والاستجابة لتلك المطالب.

إن تعددية الأطراف هي، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة سياسية وعملية. ويقتضي تناول التحديات العالمية الكثيرة التي تواجهنا تعزيز التعاون وعمليات صنع القرار القائمة على قدر أكبر من المشاركة. وفي بعض المناطق فهمت الأطراف الفاعلة التقليدية ذلك فعلا. وفي مناطق أخرى، لا تزال مقاومة تقاسُم السلطة والمسؤوليات قائمة. ويجب علينا جميعا أن نعمل بثبات على تعزيز الجمعية العامة بمبادرات عملية. ومما لا يقل أهمية وجوب إصلاح وتوسيع مجلس الأمن ليسمح بتعزيز تمثيل البلدان النامية، بما في ذلك بصفتها أعضاء دائمين.

تحتل أفريقيا - وبحق - مكان الأولوية الأولى في مختلف مجالات عمل الأمم المتحدة. وهذه الأولوية ينبغي أن تترجم دوما إلى مبادرات محددة. تشغل القارة مكانة خاصة للغاية في الدبلوماسية البرازيلية. وعن طريق التجارة والاستثمار، نضافر جهودنا مع العديد من الحكومات الأفريقية لتطوير الإمكانات الهائلة للقارة والحد من اعتمادها على المساعدة الأجنبية. وفي هذه السنة، التي يحتفل فيها عدد كبير من الدول الأفريقية بالذكرى السنوية الخمسين لإنهاء استعمارها، تجدد البرازيل التزامها تجاه أفريقيا المستقلة والمزدهرة والعادلة والديمقراطية.

ومن بين الأنشطة الكثيرة التي تضطلع بها المنظمة، تستحق الأنشطة في المجال الاجتماعي الانتباه على وجه خاص. وإعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية هما عناصر إرشادية رئيسية لمساعينا الجماعية. وتعتز البرازيل بأنها حققت جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريبا، وبأنها قطعت شوطا طويلا باتجاه تحقيقها جميعا بحلول ٢٠١٥. بيد أننا نعتبر أن تحقيق تلك الأهداف لن يكون ممكنا بدون تخصيص موارد مالية إضافية كبيرة بطريقة مستقرة ومن الممكن التنبؤ بها، وعلى وجه الخصوص لأشد البلدان فقرا بيننا. ويجب على الدول الأعضاء كافة أن تفي بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد. وعجز بلد عن تحقيق هذه الأهداف مسؤولية ينبغي أن يتشاطرها المجتمع الدولي نظرا لأن تعزيز التنمية مهمة بالنسبة لنا جميعا.

وما يزال التوصل إلى اتفاق عالمي وشامل وطموح بشأن تغير المناخ تحديا رئيسيا يتطلب إجراءات متناسبة مع مسؤولياتنا المشتركة لكن المتباينة ومع قدرات كل منا. وتفعل البرازيل والبلدان النامية الأخرى ما عليها. ومن الأهمية بمكان تحقيق نتائج إيجابية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، مع إحراز تقدم ملموس بشأن الأحراش، وتمويل تدابير التكيف والتخفيف، وتوفر سبل الحصول على التكنولوجيات وإعادة التأكيد على التزامات كيوتو. وكما بيّن وزير الخارجية سيلسو أموريم هنا في بيانه خلال المناقشة العامة، فإن الرئاسة المكسيكية يمكن أن تعول على انخراط البرازيل لتحقيق هذا الهدف.

وحقوق الإنسان ركن أساسي للأمم المتحدة وجزء مركزي من عملها. والتزام البرازيل بتعزيز حقوق الإنسان التزام ثابت. ويجب على مجلس حقوق الإنسان أن يواصل العمل بطريقة غير انتقائية وبناءة، وبخاصة عن طريق الاستعراض الدوري العالمي، بينما تُبقِي على القدرة على تناول الحالات ذات الاهتمام الخاص. وفي نظرنا أن حقوق الإنسان تُكفَل بفعالية أكبر عن طريق الحوار والتعاون.

ونرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة). والبرازيل على استعداد للعمل مع الرئيسة ميشيل باتشيليت والدول الأعضاء على مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكما ذكر الأمين العام، ”بتمكين المرأة سنمكّن مجتمعاتنا“.

وسيجري تذكُّر سنة ٢٠١٠ بوصفها السنة التي اختُبرت فيها قدرات المجتمع الدولي على الاستجابة لحالات الطوارئ في المجال الإنساني. من هايتي إلى باكستان شاهدنا قصص النجاح الحقيقي، ولكن شهدنا أيضا حدود الآليات الراهنة لدى مواجهة الكوارث ذات الأبعاد الأسطورية. ومن الحتمي أن نضاعف جهودنا بغية كفالة تقديم المساعدة في الوقت المناسب لإنقاذ حياة المحتاجين، وأيضا توفير وسائل تعزيز الانتقال إلى الانتعاش والتنمية. وفيما يتعلق بهايتي على نحو خاص، نعتقد بأن عقد المؤتمر الدولي للمانحين ”نحو مستقبل جديد لهايتي“ كان مثالا هاما على المعونة التي تقدمها المنظمة لبلد خربته كارثة طبيعية. بيد أنه حتى تكون هذه الاستجابة فعالة من الحتمي أن يفي المانحون بتعهداتهم في الوقت المناسب.

ولا تزال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد أهم جوانب عمل المنظمة من أجل ملايين البشر في جميع أنحاء العالم. إننا ندعم دعما قويا الشراكة المستمرة فيما بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة من أجل جعل تعزيز فعالية حفظ السلام. وفي السنة المقبلة نأمل أن يستمر إحراز التقدم في مجالات مثل الترابط بين حفظ السلام وبناء السلام والتفاعل مع السكان المحليين وحماية المدنيين. وأحد التحديات ذو الأهمية الخاصة اليوم هو كيفية تناول مشكلتي الأمن والتنمية المعقدتين بطرق مختلفة ولكن تعزز الواحدة منها الأخرى. وليس ذلك بسيطا، ولكن يجب فعله تماما.

وبغية تحقيق عالم آمن حقا، يجب الوفاء بوعد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. والتخفيضات الأحادية محمودة ولكنها غير كافية، وعلى وجه الخصوص، حينما تحدث بالتزامن مع تحديث الترسانات النووية. وثمة ترابط واضح ولا ينفصم بين نزع السلاح وعدم الانتشار. إنهما عمليتان تعزز الواحدة منهما الأخرى، والضمان الأمثل فيهما ضد الانتشار النووي هو نزع السلاح النووي. إننا نؤيد تأييدا قويا تجديد مؤتمر نزع السلاح. ويجب الحفاظ على التوازن بين الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومما لا شك فيه أن عصرنا يتسم بالتحديات، ولكنه أيضا واعد بالخير. فالعالم يتغير ويمكن أن نجعله مكانا أفضل. والأمم المتحدة أداة قيمة ويجب أن تبقى كذلك لمساعدتنا في تحقيق ذلك الهدف المشترك. وتجدد البرازيل التزامها الكامل تجاه المنظمة.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): يرحب وفد بيلاروس بالنهج المفاهيمي في تقرير الأمين العام (A/65/1) لحل المسائل الهامة المدرجة في جدول الأعمال الدولي، بخاصة في سياق تنفيذ الالتزامات بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نؤيد اتخاذ مزيد من التدابير لإنشاء آليات تمويل واستثمار مبتكرة، ولتوفير الموارد لتعزيز السلام والأمن وتلبية الاحتياجات الإنسانية ودعم حقوق الإنسان.

ونشاطر الأمين العام الرأي بشأن الآلية الرئيسية لتنفيذ هذا النهج – تعددية الأطراف والشراكات، اللذين لا يوجد بديل لهما.

ومن الأمثلة الممتازة على تأثير سياسات الشراكات عمليا في الأمم المتحدة اعتماد الجمعية العام بتوافق الآراء في دورتها الرابعة والستين لبرنامج العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص (القرار ٢٩٣/٦٤). علينا جميعا القيام بعمل شاق معا لكفالة التنفيذ الكامل والفعال لهذه الوثيقة الشاملة.

قبل أيام قليلة طرح وفد بيلاروس، من هذا المنبر، فكرة جديدة في مجال الشراكة العالمية تهدف إلى دعم الشباب الموهوبين وحماية جيل الشباب من التدهور الاجتماعي. نأمل أن تستجيب الدول الأعضاء لمبادرة بيلاروس وتؤيد عقد مناقشات مواضيعية في الجمعية العامة بشأن المسألة.

يبين عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي الراهن ضرورة اتخاذ تدابير لإنشاء اقتصاد مستدام. ينبغي أن يكون قطاع الطاقة القائم على أساس استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، إلى جانب قطاعات أخرى، من بين دعائم هذا الاقتصاد. ونحن مقتنعون بأن العمل في مجال الطاقة قد ييسر وضع جدول أعمال شامل للأمم المتحدة يتعلق بالطاقة. وننوه بإسهام الأمانة العامة في إيجاد حلول لمشكلة إمدادات الطاقة. وفي ذلك الصدد، نشيد باستنتاجات وتوصيات فريق الأمين العام الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير الحصول على التكنولوجيا الحديثة للطاقة. ونتوقع أن تواصل الأمم المتحدة تقديم مساعدتها في إنشاء شراكة عالمية في قطاع الطاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لنقل تكنولوجيا الطاقة الحديثة. وبيلاروس مستعدة لتقديم إسهامها في هذا الجهد، وأنشأت بالفعل مختبرا دوليا معنيا بمصادر الطاقة المتجددة، مقره في معهد الطاقة التابع للأكاديمية الوطنية للعلوم.

تحرص بيلاروس على أن تكلل المفاوضات بشأن تغير المناخ بالنجاح. إن الإنجازات المتواضعة لمؤتمر كوبنهاغن بيان مقنع بضرورة اتخاذ تدابير محددة لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. ومن المؤسف أن جهود بيلاروس منذ عدة سنوات لضمان بدء نفاذ تعديلها للمرفق باء لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ – وبالتالي تقدم مساهمتها في الحماية الشاملة للمناخ – لم تكلل بالنجاح حتى الآن. لكننا، في هذا الصدد، ننوه بتأييد إسرائيل وأوكرانيا وجمهورية كوريا والصين وقيرغيزستان ومصر والمغرب وموريشيوس، التي وافقت جميعا على تعديل بيلاروس خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ونعتقد أن المنزلة الرفيعة للأمين العام بصفته الوديع للاتفاقية ولبرتوكول كيوتو سيكون لها دور حاسم في تسريع عملية الموافقة على تعديل بيلاروس.

وفي سياق مساعدة الأمم المتحدة للدول الأعضاء المتضررة نتيجة الكوارث الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، نلاحظ أن تأثير كارثة تشيرنوبيل لا يزال ملموسا، بعد ٢٥ سنة من الحادث. نحن مقتنعون بأن التخفيف الناجح لآثار انفجار تشيرنوبيل في مصلحة المجتمع الدولي برمته. وفي ذلك الصدد، نناشد تأييد الجمعية العامة لمشروع القرار بشأن تشيرنوبيل.

ونقر بالأثر الإيجابي للتدابير التي اتخذها الأمم المتحدة لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في العالم. غير أننا نلاحظ أن تنفيذ تلك التدابير مستحيل بدون تعزيز القدرة الاقتصادية والدور السياسي للبلدان المتوسطة الدخل، التي

تستطيع أن تسهم إسهاما كبيرا في استقرار في نمو الاقتصاد العالمي. ولذلك تطلب بيلاروس أن تجري الأمم المتحدة تحديثا مثمرا بدرجة أكبر لأساليب عملها، في المقام الأول عن طريق كفالة فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ونشيد بالدور البارز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يضطلع بدور رئيسي كمنسق في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، نرى أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لعمل الآليات الحكومية الدولية، ولا سيما منتدى التعاون الاقتصادي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن مشاركة الأطراف المهتمة في المنتدى، بما فيها القطاع الخاص، ستمكنه من التعامل مع مسائل شائكة كثيرة، بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن التقارير الطوعية الوطنية التي قدمت في الجزء الرفيع المستوى من أعمال المجلس أداة مهمة أخرى من أجل تبادل الخبرات وتعزيز التنسيق. وستقدم بيلاروس تقريرها الوطني في الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١١.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مسألة دولية. غير أن المسؤولية الأساسية عنها تقع على عاتق الحكومات الوطنية. لقد أدت السياسات الاجتماعية القوية لحكومة بيلاروس إلى أن يشهد بلدنا خلال السنوات الـ ١٠ الماضية مضاعفة الدخل ثلاث مرات وانخفاضا بمعدل ثمانية أضعاف في عدد من يعيشون دون خط الفقر وتراجعا بلغ ثلاثة أمثال في معدل البطالة. إن معدلاتنا للصحة النفاسية ووفيات الأطفال تقترب من مستويات البلدان المتقدمة النمو، وتتجاوز نسبة النساء في البرلمان الآن ٣٠ في المائة. وبذلك حققت بيلاروس بالفعل معظم الأهداف الإنمائية للألفية وتعتزم تحقيق الأهداف المتبقية بحلول عام ٢٠١٥.

لقد بينت بيلاروس، في تقدمها المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بصورة عملية التزامها بحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، ننوه بالإشارة الواردة في تقرير الأمين العام إلى أن حماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من جهود الدول الأعضاء في مجال التنمية.

تتفق بيلاروس مع رأي الأمين العام الذي مفاده أن عام ٢٠١٠ كان عاما مهما للعمل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. اتسم العام بعدد من الأنشطة الدولية المتعلقة بنزع السلاح. وتبين نتيجة تلك الاجتماعات أنه من بين كل القضايا الكثيرة المرتبطة بالأمن الدولي لا يزال موضوع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار مهما جدا. لقد بين المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في شهر أيار/مايو أهمية صون وتعزيز هذا الصك الدولي. ويحدونا الأمل في أن تكون الوثيقة الختامية للمؤتمر (NPT/CONF.2010/50)، التي تتضمن، في جملة أمور، قائمة محددة بالإجراءات المقبلة، أساسا مثمرا لعمل الدول الأطراف في المعاهدة من أجل تحقيق أهداف المعاهدة بسرعة. ونعتقد أن منح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية استنادا إلى وثيقة ملزمة قانونا سيعزز نظام عدم الانتشار بدرجة كبيرة.

وترحب بيلاروس بجهود الولايات المتحدة لمواجهة الانتشار غير المشروع وغير الخاضع للمراقبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل أن يبقى هذا المجال جزءا مهما من عمل المنظمة على مسار نزع السلاح. ومن دواعي سرورنا أن نسمع بجهود الأمين العام لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد بيلاروس عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، التي يمكن خلالها استعراض القضايا المهمة المتعلقة بتنشيط المؤتمر. ونأمل أن تخرج قريبا هذه الهيئة التفاوضية الهامة من الأزمة وتجدد أعمالها الموضوعية.

لقد رأت بيلاروس دائما أن التنفيذ الناجح للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب يتوقف على أساس قانوني دولي يعتمد عليه لعمل الدول في مكافحة الإرهاب. ونعتقد أن الجمعية العامة – بدون أن تحل محل مجلس الأمن – تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب عن طريق الإنجاز السريع لعملها بشأن عقد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. وبيلاروس مستعدة لمناقشات بناءة بشأن تقديم اقتراحات لإنجاز مشروع الاتفاقية النهائي. ونؤكد أيضا أهمية المساعدة الفنية التي تقدمها هيئات مثل لجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمات أخرى.

وترحب بيلاروس بإنشاء كيان الأمم المتحدة المركب للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك النهج الجديدة لتنظيم الأنشطة التشغيلية والعناصر المهمة الأخرى الواردة في القرار ٦٤/٢٨٩، بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

وللأسف، قد يبدو أن ذلك هو المثال الواضح الوحيد على الإصلاح الناجح للأمم المتحدة. لذلك ندعو الأمين العام إلى مواصلة الجهود في هذا المجال. ونعتقد أنه ينبغي إيلاء أولوية عليا لجهودنا المشتركة لتنشيط الجمعية العامة.

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الأمين العام على عرض تقريره عن عمل المنظمة (A/65/1) خلال العام الماضي (انظر A/65/PV.13)، ونحن نستهل هذه الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونرى أن التقرير كامل ومتوازن، وعلاوة على ذلك، يتضمن اقتراحات في ما يتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة للوفاء بتوقعاتنا في سياق دولي قاتم في معظمه.

وقد اقترح الأمين العام إمكانية تجميع تلك التحديات في ثلاث فئات عامة: عالم أكثر ازدهارا خال من الفقر، عالم أكثر مراعاة للبيئة مستدام بيئيا وعالم أكثر أمنا خال من خطر محرقة نووية. تلك بالتأكيد تحديات من أكبر التحديات، رغم أننا سنضيف من وجهة نظرنا ثلاث فئات إضافية، سأتناولها الآن.

بالنسبة للفئة الأولى، لم يبين الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية مرة أخرى فحسب قدرة منظمتنا على عقد اجتماعات على أعلى مستوى سياسي، بل وفعاليتها في دور الدعوة في مجال التنمية. ولا بد أن نواصل هذه المهمة الأساسية، ونصر على أن تفي كل الأطراف بالمسؤوليات التي اتفقت عليها في عام ٢٠٠٠. وعلى أية حال، ورغم أنه قد لا يطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في التصدي لآثار الأزمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٨ – أحد أسوأ الأحداث الرئيسية في عصرنا – فإن سلطتها الأخلاقية وعضويتها العالمية تجعلها تستحق بالتأكيد أن تكون ممثلة على الطاولة التي تجري عليها مناقشة هذه الأمور.

وبالمثل، فإن منتدياتنا الحكومية الدولية – على سبيل المثال لا الحصر، الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، فضلا عن أمانات كل منها – ما فتئت تؤثر على جدول الأعمال الإنمائي الذي يحظي بأولوية على الصعيد الدولي وفي كل بلد من بلداننا، في حين توفر برامج المنظومة ووكالاتها المتخصصة إسهامات أساسية في التعاون الإنمائي.

وبالنسبة للفئة الثانية، بينت الأمم المتحدة الطريق إلى الأمام بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، الذي سيخضع تأثيره الهائل، في كل من الأعمال والأفكار، للتقييم

بعد عامين آخرين. وفي الوقت نفسه، تبذل المنظمة جهودا كبيرة في التصدي لما قد يكون أهم مسألة من المسائل الناشئة لجيلنا: تغير المناخ وكيفية تأثيره على كل جوانب السعي البشري. ومن المهم إحراز تقدم خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقده في كانكون. وهنا، يطلب مرة أخرى من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم.

وتتجلى الفئة الثالثة – السعي إلى عالم أكثر أمنا – في عدد من المظاهر. فهي تبدأ بالمهمة الأساسية لمنظمتنا – تعزيز وصون السلام – يكملها بناء السلام. وقد يُقال إن هذه هي الفئة التي شهدت معظم الابتكارات في منظمتنا، بدءا من الإطار المفاهيمي المقدم في مبادرة الأفق الجديد في مجال حفظ السلام إلى إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام قبل خمسة أعوام.

لقد تحقق أيضا تقدم مفاهيمي وعملي في مجالات مختلفة مثل حماية المدنيين في حالات الصراع، خاصة المدنيين الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال. وتبين الأحداث التي وقعت مؤخراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية مدى صعوبة تلك المهمة في الواقع. ونثمن أيضا الزخم المتجدد الذي أعطاه الأمين العام لموضوع نزع السلاح، وهو موضوع ظل راكدا ومهملا نوعا ما في العقود الأخيرة.

واستكمالا لفئات المواضيع الكبيرة الثلاث التي تناولها الأمين العام، كان من الممكن جدا أن يضيف ثلاث فئات إضافية، أولا: المقصد الأساسي للأمم المتحدة، وهو تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، ثانيا، الأهمية المتنامية للمنظمة في تقديم المساعدات الإنسانية، وثالثا، المسائل الشاملة لعدة قطاعات كالمساواة بين الجنسين.

وفي ما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، ظهرت في السنوات الأخيرة مواضيع جديدة، مثل المسؤولية عن حماية شعوبنا من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والتزام أقوى بحالات الشعوب الأصلية وجهود مكافحة الإفلات من العقاب وإعلاء شأن سيادة القانون وإمكانية إجراء استعراض لعمل مجلس حقوق الإنسان في المستقبل القريب.

لقد أصبح دور الأمم المتحدة كجهة تقدم المساعدات الإنسانية واضحا بدرجة كبيرة في السنة الأخيرة، مع الزلزال الذي دمر بور أو برانس في هايتي، ومؤخرا الفيضانات التي أثرت على الملايين في باكستان. وعلى الرغم من ازدياد الطلب بشكل كبير على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي والوكالات المتخصصة الأخرى، استطاعت المنظومة الاستجابة بطريقة مرضية.

وأخيرا، بالنسبة للمسائل الشاملة لعدة قطاعات، فإن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتصدر جدول أعمالنا. لقد أسهم تعيين رئيسة شيلي السابقة، السيدة ميشيل باتشيليت، وهي شخصية تحظى باحترام كبير، أول مديرة تنفيذية للجهاز في توقعات الزخم الذي ستتمكن المنظمة من توفيره في هذا المجال.

وهذا النموذج الصغير من جدول الأعمال العام والمتنوع المعروض علينا – حتى بدون التطرق إلى المسائل الأخرى ذات الأولوية القصوى، مثل مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب وتحليل الهجرات الدولية – إنما يؤكد على الطبيعة الفريدة للأمم المتحدة واستمرار أهميتها، رغم أوجه القصور التي نعرفها جميعنا والانتقادات التي يوجهها لها منتقدوها باستمرار.

ومن هذا المنطلق، يجب علينا أن نعترف بأننا لا نزال مرتبطين بهيكل مؤسسي مصمم للاستجابة لمشاكل القرن العشرين، وليس بالضرورة لمشاكل القرن الحادي والعشرين. لقد أحرز بعض التقدم في مجال التنظيم الإداري والتنسيق

والاتساق، وانتقل جدول الأعمال ببطء نحو معالجة المسائل الناشئة. ومع ذلك، يمكن القول إن التقدم بطيء، وغير كاف وهو في بعض الحالات تقدم سطحي. وإصلاح مجلس الأمن، الذي هو أم جميع الإصلاحات، لا يزال متعثرا. لقد حان الوقت لتناول هذه المسألة بصورة جدية، لأن تعزيز الطابع التمثيلي للمجلس لن يكون مبررا في حد ذاته فحسب، بل أيضا سيفتح الطريق أمام الإصلاحات الأخرى التي تحتاجها الأمم المتحدة كي تحقق كامل إمكاناتها.

وفي الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن الأمانة العامة وعن الموظفين العاملين فيها. وقد دفعني إلى ذلك ذكرى الـ ١٥٠ موظفا الذين فقدوا حياتهم في هايتي أثناء تأدية واجباتهم. وربما قد دفعني إلى ذلك أيضا مركزي الحالي بصفتي رئيس اللجنة الخامسة للجمعية العامة. فوجود أمانة عامة تلهم الدول الأعضاء الاحترام هي نقطة محورية فيما يتعلق بالأداء السليم للأمم المتحدة. ويتطلب ذلك قيادة قوية من الأمين العام وموظفين على جانب كبير من الكفاءة والاقتدار في المقر الدائم والميدان. ونعتقد أننا محظوظون لأن الأمانة العامة تستوفي فعلا هذه المعايير بدرجة كبيرة للغاية. لكنها قابلة للتحسين، شأنها شأن كل شيء في الحياة. ولهذا السبب، فإن الممارسة التي تقوم بها الجمعية العامة هذا العام لاستعراض سياسات الموارد البشرية تكتسي أهمية بالغة، وهي أيضا جزء من التعزيز الذي نسعى إليه من أجل منظمتنا.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة المتاحة لنا بالنظر، في بداية هذه الدورة، في تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة (A/65/1) لنؤكد للرئيس تهاني الوفد السنغالي المخلصة بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. فلا أحد يشك في أن خصاله كدبلوماسي بارز وخبرته الواسعة في الساحة الدولية ستمكنه من إحراز تقدم كبير في سعينا المشترك للتوصل إلى حلول للمشاكل التي تواجهها البشرية. ويمكنه لدى القيام بمهمته النبيلة أن يعتمد على الدعم الفعال من الوفد السنغالي.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، تذكرنا عولمة الأزمات التي تتجاوز الحدود والخلافات بالحاجة الملحة إلى مزيد من الالتزام، وإلى اتباع نهج متعدد الأطراف أكثر شمولية، إذا أردنا أن يكون لنا تأثير جماعي في مستقبل الأجيال القادمة. فالأفكار التي تشاطرناها أثناء المناقشة العامة قبل بضعة أيام توضح لنا ضرورة التفكير بطرق جديدة في كيفية التصرف كمجتمع دولي لإيجاد الحلول الشجاعة بغية تحرير عالمنا من الشرور العديدة التي تعوق إزدهار البشرية.

لقد ذكّرنا مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي اختتم أعماله قبل حوالي أسبوعين بالتقييم الذي غير السار للتقدم البطيء المحرز في خطتنا المشتركة لتحقيق الأهداف التي تعهدنا بإنجازها بحلول عام ٢٠١٥ على النحو الذي، يؤكد عليه بالمناسبة تقرير الأمين العام.

ومن خلال التعهدات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥)، ضربنا للفقراء والمستضعفين في هذا العالم موعدا في عام ٢٠١٥. ونتحمل المسؤولية الجماعية والشاملة عن تحقيق هذه الأهداف، التي هي بكل وضوح أدنى الشروط التي يمكن أن يتوقعها كل شخص من أجل العيش الكريم. لقد حان الوقت لاتخاذ الإجراءات، ويجب علينا أن نتصرف بسرعة. فلنحاول ذلك، كي لا نخيب توقعات الملايين من الرجال والنساء الذي يواجهون يوميا المرض واليأس.

لكن ينبغي لكل بلد من البلدان المتقدمة النمو وكذلك البلدان النامية أن يقوم بدوره، لأن الحقيقة هي أنه

مهما كانت الجهود التي تحتاج بلداننا إلى بذلها ملحة، فإنها لا تستطيع القيام بذلك إلاّ إذا تم تنفيذ التعهدات التي أعلن عنها في الأطر والشراكات الأخرى – على سبيل المثال، إدارة الدين، وتعزيز التجارة الحرة والمنصفة، وتحسين حجم وجودة المساعدات وآليات منحها، وتيسير الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة.

وفيما يتعلق بأفريقيا، التي تتخلف بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه علينا، اقتداء بالأمين العام، أن نؤكد بقوة من جديد أن ”الناس في أفريقيا ليسوا بحاجة إلى الشفقة ولا إلى الصدقة؛ بل يحتاجون إلى الأدوات التي تمكنهم من إيجاد فرص العمل وإدرار الدخل“ (A/65/1، الفقرة ٣٥).

وفي الحقيقة أن إعادة التفكير في أساليب وطرق العمل التي استرشد بها نهجنا حتى الآن وإصلاحها كي تتكيف مع الحقائق الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين هي أكثر من حاجة بل ضرورة ملحة. والأهم من ذلك أن المسألة تتعلق بالابتعاد عن الوضع القائم الذي هّش أغلبية الدول الأعضاء وإنشاء نظام عالمي تضطلع فيه أفريقيا على أكمل وجه بالدور الذي ينبغي أن تقوم به. وينبغي أن تكون الشفافية والانفتاح والشمول الكلمات الرئيسية في النظام الجديد الذي نريد أن نبنيه معا.

لقد أحرز تقدم كبير في الحالة الأمنية في أفريقيا فيما يتعلق بتسوية الأزمات والصراعات في بلدان مثل كوت ديفوار، وغيانا، وغينيا – بيساو والسودان. لكن هذا التقدم لا يعني أن يحيد بصرنا عن الحالة المأساوية التي غرق فيها الصومال، التي تستحق منا اهتماما أكبر. ويتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يخططا للقيام بإجراء مشترك لوضع حد للمأساة الإنسانية، التي ما فتئت تتكشف أمام أعيننا.

ورغم إحراز بعض التقدم الذي يبعث على الارتياح هنا وهناك، فيما يتعلق بالصراعات التي ما فتئت تزداد تعقيدا، فإننا نتساءل باستمرار عن الطريقة التي تتدخل بها الأمم المتحدة في مسارح العمليات. أفلا يتعين علينا أن ننظر في إمكانية إدماج بناء السلام في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك العنصر المدني الذي هو أكثر أهمية وأفضل تجهيزا؟ فلا شك أن هذا السؤال سيؤخذ بعين الاعتبار بوصفه جزءا من استعراض لجنة بناء السلام. وقد يكون من المعقول أيضا أن نواصل استكشاف سبل الدبلوماسية الوقائية، نظرا للتكاليف الباهظة لعمليات حفظ السلام والآثار المأساوية للصراعات. وفي هذا السياق، ينبغي أن ينصب التركيز على تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة وجميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان نفسها، يتعين علينا أن نغتنم استعراض عمليات مجلس حقوق الإنسان، المقرر مناقشتها في الدورة الحالية، لتصويب أوجه قصوره الوظيفية والهيكلية، وذلك للتخلص من الجدل والمواجهات وتحويل هذه الهيئة إلى مجال من مجالات الحوار، التي يمكن أن تظهر فيها الحلول التوفيقية الدينامية التي يمكن أن تصون الكرامة البشرية.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تضطلع على نحو تام بدور ضامن النظام القانوني الدولي، الذي ينبغي أن يستند إلى احترام سيادة القانون وإعلاء شأنها لكي يكون منصفا وفعالا. وعندما نتحد في إطار زخم واحد فإننا نتمكن على نحو أفضل من منع ارتكاب الجرائم الخطيرة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي، ونستجيب بسرعة وفعالية عندما ترتكب هذه الجرائم. ونحن حقا نتحمل مسؤولية مشتركة عن التصرف كي نكفل ألاّ تحدث مرة أخرى أبدا الفظائع التي تعرضنا لها

هذه الجرائم الخطيرة، وكي نستطيع العمل على نشوء نظام دولي للعدالة الجنائية يتسم بالفعالية والنزاهة ويكون غير متحيز وغير سياسي.

وبالطريقة نفسها، يجب أن نقوم بكل ما في وسعنا للنجاح في حملتنا ضد الإرهاب. فالتحديات هائلة طبعا، لكنها في متناولنا إذا استطعنا أن نظهر الإيمان والالتزام اللذين يستوجبهما التحدي. وغني عن البيان أن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تنفيذا فعالا من قبل جميع الأطراف الفاعلة المعنية من شأنه أن يكون خطوة بارزة إلى الأمام في كفاحنا المشترك للقضاء التام على ويلات الإرهاب.

وإذ لا يمكن إنكار أن الأمم المتحدة من خلال إجراءاتها، منبر للبحث عن حلول للشواغل القائمة، فإنه لا بد أن نلاحظ أن التحديات الناشئة المعقدة، ومدى خطورة التهديدات الجديدة والإخفاقات وأوجه القصور الخطيرة إلى حد قد تجعل إجراءاتنا أقل فعالية. والأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية، تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مواجهة ذلك، وممارسة امتيازاتها على نحو تام، وإيجاد الاستجابات المثلى للعقبات التي تعرقل سعينا المتواصل من أجل التقدم.

وهكذا، فإنه من حسن الطالع أن منظمتنا قد أثريت بإنشاء جهاز جديد، جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين، والذي يدرج البعد الجنساني في جدول الأعمال الدولي. وإذ أعرب عن رغبتنا الصادقة في أن يثري إسهام هذا الجهاز منظمتنا، التي ستتعزز إذن ولايتها ونطاقها العاليين في هذا المجال، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن السنغال تدعم ذلك الجهاز الجديد برئاسة وكيلة الأمين العام، الرئيسة ميشيل باتشيليت، دعما كاملا.

وفي الختام، أود أن أشجع بقوة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، اللذين كتب لهما أن يعيشا معا، على أن يجدا الموارد الضرورية لتهيئة الظروف التي يمكن أن يتعايشا فيها في سلام وأمن. وسيتأتى ذلك بلا شك من خلال إنشاء، دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للبقاء بحدود معينة ومعترف بها دوليا، إلى جانب إسرائيل. هذا هو الطريق إلى الخلاص في تلك المنطقة، وهذه رغبة بلادي الصادقة.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): لقد بدأنا الدورة الحالية قبل مجرد بضعة أسابيع، والعمل الذي أنجزته الجمعية واسع النطاق فعلا. ولذلك أود أن أعرب عن تقديري الخاص للطريقة المتميزة التي يدير بها الرئيس المناقشات، والطريقة التي يتبلور بها العمل خلال الدورة.

وكما أشار الأمين العام على النحو الواجب في تقريره (A/65/1)، لدى الأمم المتحدة إطار محدد لتوجيه إجراءاتها: إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك من الأهمية بمكان أن يكون الاجتماع العام الرفيع المستوى بمثابة الإطار للتأكيد مجددا على التزامنا بتحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في عام ٢٠٠٠.

وندرك جميعا التحديات الهائلة التي نواجهها فيما يتعلق بالموعد المحدد لعام ٢٠١٥. لقد أظهر التقدم الأخير الذي أحرزته المنظمة أنه من الممكن وضع أدوات محددة لتحقيق تحسينات كبيرة في الرفاه والظروف المعيشية لأشد الفئات احتياجا وكفالة الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص. واسمحوا لي أن أذكر مثالين على ذلك التقدم وهما: اعتماد خطة العمل للسنوات الخمس القادمة التي أقرتها الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر، وإطلاق الاستراتيجية الشاملة لصحة النساء والأطفال، التي دعا إليها الأمين العام، والتي تلقت تعهدات تبرعات تزيد عن ٤٠ بليون دولار.

وتقر كولومبيا أيضا بالأولوية الخاصة التي يوليها الأمين العام للتحديات الناجمة عن تغير المناخ التي يواجهها المجتمع الدولي. ونقدر إجراء المشاورات المناسبة مع الدول

بشأن الإجراءات التي حددتها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال للمشاورات المناسبة مع الدول.

وكولومبيا بوصفها بلدا متنوعا إلى حد كبير ومعرضا لتغير المناخ، على ثقة أننا سنتوصل إلى اتفاقات في كل من ناغويا في مؤتمر الأطراف في اتفاقيه التنوع البيولوجي، وفي كانكون في المؤتمر المعني باتفاقية تغير المناخ. ومن الأساسي أيضا أن نقر بالعلاقات المتأصلة بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وأن نقوم، استنادا إلى هذه العلاقات، بتنسيق الإجراءات التي تنص عليها الاتفاقات لمعالجة كلا الموضوعين في إطار الأمم المتحدة.

ونود أن نؤكد مجددا أنه لابد أن يضطلع التعاون الدولي بدور في غاية الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد بدأ الاقتصاد العالمي بإظهار علامات الانتعاش من إحدى أسوأ أزماته، حان الوقت للعودة إلى المسار الصحيح للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتعاون والمساعدة التي تعهد بها المجتمع الدولي بأسره.

وقد استطاعت كولومبيا أن تتغلب على التحديات التي شككت في قابليتها للبقاء بصفتها دولة. ونعتبر الآن بصفتنا قدوة بسبب مؤسساتنا الديمقراطية المعززة، والتحسين الجذري في أمننا، وبإمكاناتنا من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أتاحت لنا تجاربنا في مكافحة المحنة تطوير قدراتنا التقنية والتنفيذية التي نتشاطرها مع بلدان مختلفة. ومسائل حفظ الغابات واستخدامها المستدام، والطاقات المتجددة، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمساعدة الإنسانية، ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير القانونية وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم هي مجرد بعض المجالات التي يمكن أن تسهم فيها كولومبيا، لضمان حماية المنافع العامة العالمية، التي أشار إليها الأمين العام في تقريره، والحصول عليها.

وفي ما يتعلق ببعض هذه المسائل، نود أن نشجع أعمال فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في ضوء الحاجة إلى المضي قدما، بمزيد من الثبات والحزم، في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأؤكد دعوتنا جميع الدول إلى إعادة تنشيط الجهود، للاتفاق على اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب وإصدارها فورا.

وبالمثل، يجب علينا أن نحقق عام ٢٠١٢ معاهدة متوازنة وملزمة قانونا بشأن تجارة الأسلحة، مع أعلى المعايير المشتركة الممكنة، لأن لعمليات نقل الأسلحة بصورة غير منظمة آثارا سلبية عديدة على الاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان، كما أشير في تقرير الأمين العام.

ومن جهة أخرى، فإن الجهود التي بذلتها المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين جديرة بتنويه خاص. فما انفكت المنظمة توسع نطاق دورها في دعم عمليات السلام وإرساء الاستقرار، وقد قامت باستخدام مبكر للموارد المتاحة لها في ممارسة الدبلوماسية الوقائية.

وفي ما يتعلق بدور عمليات بناء السلام وحفظ السلام، من المهم مواصلة دعم آليات العمل المنسقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة والهيئات الأخرى، بحيث يمكن تطوير الأعمال الشاملة والوافية في إطار كفاءات كل منها، بالاستناد إلى أن أنشطة حفظ السلام وبناء السلام ليست بدائل للحلول السياسية الدائمة لحالات الأزمات، كما ذكر الأمين العام.

لقد واجه العالم هذه السنة بعض أسوأ الكوارث الطبيعية على الإطلاق، كما واجهت المنظمة تحديات خاصة في رعاية أولئك الذين يعانون عواقبها. وقد حان الوقت

لتعزيز تدابير منع الكوارث وتخفيف المخاطر، فضلا عن تنسيق المساعدة والجهود الإنسانية لدعم العمليات الانتقالية المستقرة إلى التنمية.

وحالة هايتي جديرة باهتمام خاص، لأن الناس في ذلك البلد الشقيق لا يزالون يعانون عواقب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كما قال الرئيس خوان مانويل سانتوس أمام هذه الجمعية (انظر A/65/PV.15). لقد انقضى على المأساة نحو تسعة أشهر، ولا يزال العديد من الالتزامات التي قدمناها لحكومة هايتي وشعبها لم تتحقق بعد. ولا يمكننا أن ننسى أولئك المحتاجين إلينا، والذين علقوا آمالهم على المنظمة، وبخاصة حين نهدف إلى تقديم حلول بعيدة المدى.

وهناك موضوع شامل ذات أهمية قصوى في تقرير الأمين العام. وأن أقصد موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فنحن نرحب باتخاذ القرار ٢٨٩/٦٤ بتوافق الآراء، وهو القرار الذي أنشأ جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. وإنني أهنئ الرئيسة الشيلية السابقة ميشيل باتشيليت على تعيينها وكيلة للأمين العام، لقيادة هذا الجهاز الجديد في ولايته المزدوجة، بتعزيز إدماج المنظورات الجنسانية في أعمال المنظمة، ودعم التعاون مع الدول في هذا المجال.

وفي هذه السنة التي عانت فيها الأمم المتحدة أكبر خسارة لها في الأرواح أثناء أداء واجبها، تود كولومبيا أن تضم صوتها إلى صوت الأمين العام، في تأبين جميع الموظفين الذين فقدوا حياتهم أثناء سعيهم إلى تحقيق مثل منظمتنا.

وأخيرا، تشكر كولومبيا الأمين العام على عرض تقريره بشأن أعمال المنظمة، الذي يجسد العمل الدؤوب الذي يقوم به إلى جانب فريق الأمانة العامة بأسره، نحو تحقيق الأهداف التي حددناها بأنفسنا. وإنني أؤكد دعم وفد بلدي الثابت له في تنفيذ مهمة بنجاح وفعالية.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/65/1) الذي عرضه أمام الهيئة في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر A/65/PV.11). إن زخم تقرير هذه السنة أكثر إيجابية منه في السنوات الماضية، مما يدل على أن المنظمة قد نجحت في تحقيق المزيد في السنة المنصرمة، على الرغم من التحديات العالمية المتواصلة. ونحن نهنئ رجال الأمم المتحدة ونساءها، الذين تمكنوا من تنفيذ ولاية المنظمة.

وهناك إضافة واضحة إلى أسرة الأمم المتحدة أثناء السنة الماضية، ووهي إضافة يسر بلدي أن يرحب بها، إنها إنشاء جهاز مخصص يعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – أي جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة.

إن تمكين المرأة ليس جديدا على ماليزيا، التي تتبع هذه السياسة منذ مرحلة ما قبل استقلالنا. فقد ظلت المرأة دائما جزءا رئيسيا من قوة العمل في ماليزيا، مرتقية عبر المراتب، لتتبوأ مناصب منها محافظة المصرف المركزي، ووزيرة العدل، والوكيلة العامة والمحاسبة العامة، حتى في وقت مبكر من ثمانينات القرن الماضي. ثم كان بعد ذلك، طبعا، سفيرات ورئيسات إدارات ومديرات تنفيذيات للشركات. ولكن، لسبب ما، لم يكن هناك يوما وفرة من النساء في السياسة، حيث لم تتجاوز المعدلات الوطنية نسبة ١٠ في المائة، أي أدنى بكثير من معدل ١٩ في المائة دوليا.

وتصويت الدول الأعضاء بالإجماع على إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في تموز/يوليه من هذا العام، شكل مرحلة بارزة في أعمال المنظمة. فقد أثبت أن الحركة العالمية لتمكين المرأة قد وصلت أخيرا، وأننا نقترب باستمرار

من بلوغ هدف المساواة الحقيقية بين الجنسين. كما أثبت أن ترشيد مشاركة المرأة في إطار الأمم المتحدة سيزداد أكثر من ذي قبل. وقد قام الأمين العام بعمل يستحق الثناء، حين عين في مكتبه، في مناصب وكيلات والأمين العام، عددا من النساء الأكفاء والمنتجات والنشيطات، تقديرا لأعمالهن وقدراتهن.

وقد شهدت السنة المنصرمة أيضا عددا من الأحداث التاريخية في أعمال المنظمة و في الولاية الموكولة إليها. ففي الشهر الأخير من عام ٢٠٠٩، استضافت كوبنهاغن المفاوضين بشأن تغير المناخ، من أماكن قريبة وبعيدة، لكن المؤتمر لم يف بوعده بمستقبل أفضل. ومع أن التوقعات كانت عالية بشأن إبرام اتفاق تاريخي في كوبنهاغن، فإنها لم تكن واقعية بأية حال من الأحوال، ولا سيما لتلك البلدان التي يتعرض بقاؤها في حد ذاته للخطر فعلا. وعندما نلتئم في كنكون هذا العام، سوف تتاح لنا فرصة أخرى لإجراء تغيير حقيقي للمستقبل. والمنظمة بوسعها أن تلعب دورا رئيسيا في ضمان عدم تفويتنا فرصة أخرى لإقامة عالم مستدام ومرض لما بعد كيوتو.

أما الحدث التاريخي الثاني الذي جرى هذا العام في ما يتعلق بالأمم المتحدة، فكان يتعلق بالميزانية العادية للأمم المتحدة. لقد تجاوزت الميزانية العادية للأمم المتحدة هذا العام ٥ بلايين دولار للمرة الأولى منذ إنشاء المنظمة. وقبل دورتين فقط، بلغت الميزانية العادية ٣,٨ بليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وهذا يعني أنه في غضون أربع سنوات فقط، توسعت الأمم المتحدة في ميزانيتها بنسبة ٣٠ في المائة. وفي حين أن الأرقام نفسها ليست مدهشة جدا في عالم ما فتئت الموارد تتضاءل فيه، والاستدامة عنصر رئيسي فيه، يجب على الأمم المتحدة أن تجد طرقا ابتكارية لوقف هذا التوسع في الميزانية. وأرى أنه لا بد من إنهاء الازدواجية في العمل داخل منظومة الأمم المتحدة التي تؤدي إلى استحداث وظائف إدارية. ومما يتعين تذكره أيضا أن هذا الرقم لا يشمل نحو ٨ بلايين دولار مخصصة لأنشطة حفظ السلام فحسب.

ثالثا، كما ذكر الأمين العام فإن وزع موظفي عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، بلغ مستويات غير مسبوقة، بحيث ارتفع عددهم إلى ١٢٤ ٠٠٠ فرد. إن وزع موظفي الأمم المتحدة بوصفه أحد أحجار الزاوية في عمل الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن ما فتئ يمثل جانبا هاما من عمل الأمم المتحدة بشكل عام. ولكن من المأمول أن تنخفض هذه الأرقام بدرجة كبيرة مع الانسحاب التدريجي المقرر للأمم المتحدة من ثلاث بعثات من عمليات حفظ السلام الحالية البالغ عددها ١٦ بعثة. ونأمل أيضا من النهج المدمج الذي يجري إدخاله حاليا أن يساعد على تحقيق درجة أكبر من الكفاءة في الطريقة التي تدير بها الأمم المتحدة وجودها في الميدان.

أما المعلم الرابع للمنظمة في العام الماضي، فقد كان يتعلق بعدد من الحالات الإنسانية الطارئة التي تعين عليها التعامل معها. والتعامل مع ما مجموعه ٤٣ حالة طارئة جديدة في زهاء ١٢ شهرا يمكن أن يزيد من الضغط على موارد الأمم المتحدة، وهكذا يعرقل من قدرتها على الاستجابة بفعالية وكفاءة إلى حالات الطوارئ هذه. وتلاحظ ماليزيا أن عدد الكوارث الطبيعية ما برح يزداد سنويا. ونعتقد أن هذا قد يُعزى، إلى حد ما، إلى ظاهرة تغير المناخ. والحل الوحيد للحد من تزايد حوادث الكوارث الطبيعية سيتمثل في معالجة مشكلة تغير المناخ الآن، لأنها حاليا أكثر حتمية من أي وقت مضى لحشد الإرادة الجماعية للتصدي لهذا التحدي العالمي.

أما فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، فلا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق إزاء تزايد الهجمات على الموظفين العاملين

في المجال الإنساني تحت لواء الأمم المتحدة. بينما لا يمكن تبرير هذه الهجمات أو قبولها بأي شكل من الأشكال، بالتأكيد أن لها علاقة في المظالم المتصورة أو عدم الثقة في المنظمة ككل. وفي الأجل القصير فإن اقتراح الأمين العام لاستعراض الترتيبات الأمنية وتعديلها من شأنه أن يمكن المنظمة من مواصلة الاضطلاع بأنشطتها الرئيسية. ومهما يكن من أمر، يتعين علينا في الأجل الطويل أن نعيد النظر في الطريقة التي ندير بها عملنا. فلا بد من وضع برامج طويلة الأجل لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان، بما في ذلك من خلال الشروع بعلاقات عامة طيبة.

وليس منذ وقد بعيد أولي اهتمام كاف إلى الذين ارتدوا الخوذ الزرق أو عملوا تحت راية الأمم المتحدة لكي يمضوا بالمهام الموكولة إليهم. وعلينا أن نعترف بأن مستوى الاحترام لعمل المنظمة سيكون أنجع في زيادة كفالة السلامة والأمن من إظهار قوتنا العسكرية أو تغليف أنفسنا بفقاعة. إن حجري الزاوية في عمل الأمم المتحدة – حفظ السلام والمساعدة الإنسانية – لا يجوز التفريط بهما.

في كل عام الكل منا في هذه القاعة يتطلع قدما إلى تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة. إننا نفعل ذلك بوصفنا دولا أعضاء في المنظمة ويهمنا نجاحها وأوجه قصورها، والأهم من ذلك كله، العمل الذي تقوم به في القرية العالمية التي نعيش فيها. وكما قال العديد من الناس، بمن فيهم الأمين العام نفسه، فإن الأمم المتحدة أكثر من كونها مجموعة من المباني، أو المبادئ أو الأفكار والمُثل. إن الأمم المتحدة بعملها معا أكثر من مجرد حاصل جمع أعضائها الحاليين. إنها منظمة يقويها الأثر المتعدد لقوة الأعضاء. لذلك فإن دولا عديدة ملتزمة بالقيام بعمل المنظمة وكفالة استمرار العمل الطيب الذي تضطلع به في أرجاء العالم.

وبالنسبة للعديد من البلدان الصغيرة أو النامية في العالم، فإن عمل الأمم المتحدة يسد فجوة القدرة التي لا يمكن لفرادى البلدان وحدها الأمل في سدها. وعلى الرغم من أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تصبح كل شيء لكل فرد، فإنها لا تزال أفضل أمل لدينا في بناء عالم أفضل وعادل وآمن.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على عرضه الشامل لتقريره عن أعمال المنظمة (A/65/1). ويحتوي التقرير على ملاحظات واقتراحات تنم عن نفاذ بصيرة بشأن بعض القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وبشكل عام، يوفر التقرير أساسا طيبا للمداولات الحكومية الدولية الشاملة والبناءة بشأن قضايا ذات أهمية كبرى للمجتمع الدولي. ويسرنا أن مستوى الحساسية لقضايا التنمية على الصعيد العالمي قد ازداد بدرجة كبيرة هذا العام، ومع ذلك لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه قبل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية.

إن الاستعراض الرفيع المستوى للأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠١٠ الذي جرى في الشهر الماضي خلص إلى نتيجة مؤداها أن التقدم المتسارع لازم إذا ما أريد تحقيق جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ويسرني أن هناك قبولا عاما مفاده أنه بينما تحقق تقدم في العديد من الجبهات، علينا أن نضاعف من جهودنا بصورة أكثر اتساقا وشمولا، خاصة من خلال الشراكة العالمية. وقد تم التشديد بشكل خاص على حاجة البلدان والمناطق التي تقهقرت، من قبيل البلدان الأقل نموا، إلى دعم إضافي محدد من المجتمع الدولي من أجل القيادة الوطنية للبرامج للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن الظروف الخطيرة بالفعل التي يمر بها سكان أقل البلدان نموا الذين يعيشون في فقر وجوع قد تردت في

أعقاب الأزمة المتعددة الجوانب، التي فاقمت منها الأزمة الاقتصادية والمالية والغذائية وأزمة الطاقة، بالاقتران مع الآثار الضارة والكبيرة لتغير المناخ.

وكما تجسد في التقرير السابق ”الوفاء بالوعد“ (A/64/665)، كنا نود أن نرى إشارة واضحة إلى الحالة في البلدان الأقل نموا في التقرير الحالي للأمين العام، من حيث التحديات الإنمائية الهائلة بوصف تلك البلدان من أضعف المجموعات. وفي رأينا المتروي والمقبول عموما لدى الجميع أن الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أهداف التنمية المتفق عليها دوليا لا يمكن تحقيقها ما لم تحققها البلدان الأقل نموا، وينبغي أن يتجسد هذا على النحو الواجب في تقارير الأمم المتحدة.

إن صون السلم والأمن الدوليين المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة. وفي عالم اليوم المترابط والمعولم، يتجاوز مفهوم الأمن الاقتصار على التهديدات العسكرية والتحديات. لذلك يجب أن تدمج الدبلوماسية الوقائية هذا الجانب في دعم عمليات السلام في البلدان الخارجة من صراع أو التي في حالة صراع.

في السنوات الأخيرة ازداد الطلب بدرجة كبيرة على مشاركة الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات، وحل الصراعات وبناء السلم المستدام بصورة غير عادية. وتزايد المسؤولية يستدعي زيادة في الالتزام السياسي والموارد. كذلك فإن أنماط الصراعات الجديدة والمتغيرة والأزمات تقتضي ردودا مناسبة، وكثيرا ما ينطوي على حلول جديدة وابتكاريه. ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في الفقرة ٦٦ من تقريره. ولا بد لنا من أن نتولى الملكية الكاملة في جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأن نزودها بولايات واضحة لا لبس فيها ويجب صوغها في تعاون وثيق مع البلدان المساهمة بقوات، بينما نأخذ في الحسبان أيضا شواغل الأطراف المعنية.

إن نيبال إذ تهتدي بالتزامها الشديد بالمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين، ما برحت تشارك في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وسنظل صامدين على التزامنا.

إن الاستعراض الذي يجري الآن لهيكل بناء السلام يتيح فرصة للتدبر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز فعاليته ميدانيا. وسنشارك مشاركة كاملة في المداولات التي ستجري في هذا الشأن في الأيام القادمة.

ومن المتطلبات البالغة الأهمية لإرساء قاعدة صلبة ومستدامة للسلام والتعمير والتعافي، تعزيز الملكية الوطنية، وبناء القدرات، والتنسيق المطرد بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بمسائل بناء السلام مع تخصيص دور ريادي للجنة بناء السلام وتمكينها من تحقيق طاقاتها الكامنة إلى أقصى مدى، وتوفير موارد إضافية والمزيد من الالتزام السياسي عن طريق التنفيذ الفعال لإطار استراتيجي متكامل. علينا أيضا أن نكفل إدماج جهود بناء السلام في المراحل المبكرة لعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد نرحب بالجهود المبذولة مؤخرا لتحقيق التعاون والشراكة بين البنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى لحشد الموارد لتمويل جهود بناء السلام. كذلك ندعو إلى قدر أكبر من المشاركة النسائية في بناء السلام لكفالة الشمول والاستدامة طويلة الأجل.

لقد تفاقمت التحديات الإنسانية نتيجة للكوارث الطبيعية، والفقر والجوع، والأزمات المالية، وشح الموارد، والنمو السكاني، والتوسع الحضري. وأبرز الزلزال المدمر في هايتي والفيضانات غير المسبوقة في باكستان وأماكن أخرى الحاجة الملحة لتعزيز بناء القدرات في مجال إدارة الكوارث والحد من مخاطرها.

ومما يثير القلق كذلك أن نلمس استمرار الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية وأزمة الغذاء وتغير المناخ على حقوق الإنسان، كما يتضح ذلك من ازدياد كراهية الأجانب والتمييز ضد غير المواطنين في بعض أجزاء العالم. ويوضّح ذلك بجلاء أن تهيئة الأمن الاقتصادي للجميع عامل بالغ الأهمية لكفالة تمتع الجميع على النحو الأكمل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وعدم انتقائيتها، كلها أمور تساعد على تعزيز الامتثال العالمي لقيم ومعايير حقوق الإنسان. وينبغي توفير الموارد والوسائل الكافية للبلدان الفقيرة والضعيفة لكفالة تمتع مواطنيها بالفوائد الفعلية الناجمة عن عولمة معايير وقيم حقوق الإنسان. ذلك هو السياق الذي ينبغي في إطاره إبراز أهمية الحق في التنمية.

إننا نعلق أهمية على استعراض مجلس حقوق الإنسان. ذلك أن الاستعراض الدوري الشامل الذي يعد من المعالم الهامة للمجلس ينبغي صونه وتعزيزه بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وأود أن أؤكد أن التزام نيبال بجميع حقوق الإنسان التزام لا لبس فيه. لذلك حققنا تقدما حقيقيا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان خلال السنوات القليلة الماضية.

ويذكر التقرير الفقرة ١٠٦ أن التصدي لتغير المناخ، وإحراز تقدم في جدول أعمال الصحة العالمية، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار كانت كلها ضمن أولويات الأمين العام. غير أننا نعتقد أنه ينبغي إعطاء الفقر والجوع أيضا الأولوية التي يستحقانها في إطار التوجه الاستراتيجي الشامل لهذه المنظمة. وذلك أمر ظاهر للعيان، حيث أن العالم الذي يضم بليون شخص يعيشون في الفقر والجوع لا يمكن اعتباره مكانا آمنا للجميع.

وينبغي أن تستهدف مفاوضات المناخ التي ستعقد في كانكون بالمكسيك في وقت لاحق من هذا العام إبرام صك طموح وملزم قانونا، خلفا لبروتوكول كيوتو. ذلك أن ثمن التباطؤ أو عدم اتخاذ إجراء إزاء هذه المسألة الوجودية سيكون باهظا للغاية. وينبغي للمجتمع الدولي توفير الدعم السياسي المطلوب بإلحاح للدفع بالعملية إلى الأمام مع احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة، لكنها متباينة. إن بناء الثقة بين البلدان، وكفالة الشفافية في المفاوضات، وإيجاد الحلول الناجعة والمبتكرة بغية خفض الانبعاثات، كلها عناصر ينبغي أن تشكل جزءا من الحوار. كما أن الاتفاق المبكر بشأن آليات التمويل سيسهم بقدر كبير في تعزيز الثقة في عملية المفاوضات.

وبالنظر إلى الهشاشة المفرطة لأقل البلدان نموا في مواجهة تغير المناخ، فإنها تعاني من تداعياته بشكل غير مقبول، لأنه لا يتناسب وضآلة إسهامها في إيجاد تلك المشكلة أصلا. إن بلدي، نيبال، ينتمي أيضا إلى تلك الفئة؛ وقد تسبب الاحترار العالمي في الذوبان السريع للجليد في جبال الهملايا النيبالية. وثمة احتمال بانفجار اثنتين من بحيراتنا الثلجية في أي وقت، وقد تنجم عن ذلك خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. بالإضافة إلى ذلك، نواجه أنماطا قاسية من الطقس، والفيضانات، وتدهور التربة والتصحر. إن حماية البيئة الجبلية التي تتسم بالهشاشة وبكونها مستودعا للتنوع البيولوجي أمر بالغ الأهمية لحماية جبال الهملايا التي تمثل أيضا موردا أزليا للمياه العذبة لأكثر من بليون شخص يعيشون في جنوب آسيا وما ورائها.

وينبغي للمجتمع الدولي الاتفاق على حشد موارد جديدة يمكن التنبؤ بها وشفافة ومستدامة، وعلى اتباع نهج

المسار السريع في تأمين الموارد الموجهة نحو تخفيف حدة التداعيات والتكيف معها ونقل التكنولوجيا، وبرنامج الأمم المتحدة التعاوني لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وبناء القدرات في أقل البلدان نموا بما يتماشى واحتياجاتها ومواطن ضعفها.

وتطالب نيبال باستمرار بنزع السلاح العام والكامل فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبالقضاء على الأسلحة النووية في آجال زمنية محددة. كما تؤيد نيبال التفعيل المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتوصل عاجلا إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونتفق مع الأمين العام في ملاحظته الدقيقة بأن العالم أصبح مفرطا في التسلح فيما التنمية تفتقر إلى التمويل المناسب. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهودا جادة لتعزيز نزع السلاح العام والكامل وتحويل الموارد من التسلح إلى الاستثمار طويل الأمد في السلام والاستقرار والرخاء للعالم. ذلك ما يمليه علينا الضمير، وذلك هو العدل والإنصاف.

الإرهاب جريمة لا يمكن تبريرها بأي ذريعة. والمطلوب بذل جهود عالمية متسقة لإزالة ذلك الخطر القاتل من على وجه الأرض.

كذلك ينبغي إيلاء أولوية مستمرة لجدول أعمال الصحة العالمية، خاصة بالنظر إلى أن أغلب البلدان متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة، لا سيما صحة الأم. ونتفق مع الأمين العام بشأن ضرورة التشديد على أهمية الصحة من وجهة نظر الإنتاجية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والأمن والحد من الفقر.

لقد أعربت نيبال عن تأييدها لإحداث تغيير في تركيبة مجلس الأمن وأساليب عمله. وفي هذا الصدد، نؤيد توسيع العضوية بفئتيها. ونرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لهيكلة المناقشة بشأن التوسيع؛ ونعتقد أن المسائل الأساسية الخمس التي تم تحديدها تتطلب معالجة كلّية بغية الاتفاق على حزمة إصلاحات.

كذلك ينبغي السعي إلى تعزيز سلطة الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التمثيلية الوحيدة، على نحو يتماشى مع مكانتها. وفي ذلك السياق، نرحب بالمناقشات الجارية حاليا بشأن تنشيط الجمعية العامة وفق رؤية المؤسسين، بحيث نحقق توازنا جيدا بين مختلف الهيئات في الأمم المتحدة. ونرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمرأة وبالقرار المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة (القرار ٦٤/٢٨٩).

إن ضرورة الإصلاح لا تقتصر على الجمعية العامة ومجلس الأمن وحدهما، بل تتعداهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجب تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقوية العلاقات الاقتصادية والدفع بخطة التنمية إلى الأمام، في تعاون وثيق مع مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. إننا سعداء بالتقدم المحرز في الآونة الأخيرة في عملية إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكننا نتمنى أن يصار إلى تسريع وتيرتها. ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في كفالة الاتساق والتماسك في النظم العالمية الاقتصادية والمالية والتجارية.

وفي الختام، تؤمن نيبال إيمانا راسخا بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بوصفه صكا عالميا لا غنى عنه للسلام والاستقرار والتقدم. وينبغي تطوير كل ركائزه على نحو متسق وبحماس. وبقدر ما تكون الأمم المتحدة قادرة وقوية، بقدر ما تدعم التعاون المتعدد الأطراف الذي يكتسي اليوم أهمية أكثر من أي وقت مضى للتصدي للمشاكل العالمية في عصرنا هذا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البدء أن أشكر الأمين العام على

تقريره السنوي (A/65/1) الذي يقدم لنا صورة شاملة وواضحة لانجازات المنظمة والتحديات التي تواجهها، ويضع مخططا متماسكا للإنجازات المستقبلية.

كما يذكِّرنا الأمين العام في تقريره، فإنه،

”وبرغم أن التحديات الماثلة تحديات هائلة، فإن التجربة أثبتت أنه حينما تكون هناك التزامات قوية تدعمها سياسات سليمة وموارد كافية، يمكن الوفاء بجميع الاحتياجات وإن عظمت ويمكن إحراز تقدم حقيقي“. (A/65/1، الفقرة ١٢).

ويؤمن وفدي بأن التحديات الملحة التي تفرض نفسها على المجتمع الدولي ينبغي أن تعالج بكفاءة عن طريق مجهود عالمي جماعي ومستدام. وتقف الأمم المتحدة في طليعة ذلك المجهود بوصفها المنظمة الدولية البارزة ذات السلطة والشرعية.

لقد كان الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر فرصة مواتية لتعزيز الإرادة السياسية وتحفيز جهود المجتمع المدني. وبالنظر إلى أنه لم يتبق سوى خمس سنوات على حلول عام ٢٠١٥ فقد أعربت وفود كثيرة عن قلقها المشترك إزاء تضاؤل فرص بلوغ تلك الأهداف. غير أن علينا أن ندرك أن عزمنا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أقوى من أي وقت مضى. وبالفعل كان إطلاق استراتيجية الأمين العام العالمية بشأن صحة النساء والأطفال شاهدا على ذلك. ويعتقد وفد بلدي أن الاستراتيجية ستشكل نقطة انطلاق فعالة لتحسين صحة الأم والطفل، وهو مجال لم يتحقق فيه سوى تقدم ضئيل في أغلبية البلدان النامية منذ عام ١٩٩٠.

إن نجاح الأهداف الإنمائية للألفية سيعتمد على إجراءات الإنجاز. وينبغي للدول الأعضاء أن تتمسك بالتزاماتها وأن تواصل جهودها الساعية إلى تعزيز الشراكة العالمية القائمة على المساءلة المتبادلة. والوثيقة الختامية (القرار ١/٦٥) سوف تخدم عملنا بوصفها مرشدا وأداة قيمين لجهودنا.

وجمهورية كوريا إذ تأخذ في اعتبارها الحاجة إلى أداء دور فعال في الشراكة العالمية من أجل التنمية، فإنها ستتخذ خطوات ملموسة لتفي بالتزامها بزيادة قيمة مساعداتها الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٨ إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠١٥، بحيث تصل قيمة مساهمتها إلى ٣,٢ بليون دولار سنويا. وعلاوة على ذلك، وإدراكا من جمهورية كوريا للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، فإنها تنفذ مبادرتها كوريا – أفريقيا بوصفها برنامجا طويل الأمد للشراكة مع بلدان أفريقيا.

وبالانتقال إلى تغير المناخ، فإن مستقبلنا يعتمد إلى حد كبير على مدى الفعالية والإلحاح الذين نعالج بهما هذه المسألة. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي الدور الريادي للأمين العام الذي جعل هذه المسألة من أولوياته منذ توليه منصبه. ويرى وفد بلدي أن تلك الريادة المستمرة سوف تؤدي إلى اتفاق في المؤتمر السادس عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في كانكون.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى جهود جمهورية كوريا بشأن مسألة تغير المناخ. ففي إطار جهود الحكومة الكورية لكبح انبعاثات غاز الدفيئة، حددت هدف تخفيض الانبعاثات الحالية بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وللانتقال من اعتماد النمو الاقتصادي على الاستخدام المكثف للطاقة إلى النمو الاقتصادي الأخضر، اتخذت حكومة جمهورية كوريا مبادرة تقوم على النمو الأخضر القائم على الكربون المنخفض بغية تعزيز الصناعات الخضراء.

وفي مجال السلام والأمن، يجسد تزايد الطلب على عمليات حفظ السلام، مع الزيادة التدريجية في تعقيد ولاياتها وتعدد أبعادها، ثقة العالم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما تسهم جمهورية كوريا في الدعم الدولي لعمليات حفظ السلام. وفي هذا العام وحده، أرسلت جمهورية كوريا ٢٤٠ وحدة قوات إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويعمل حاليا ٦٥٠ جنديا كوريا في ١١ بعثة لحفظ السلام.

ولكفالة استدامة ونجاح عمليات حفظ السلام في نهاية المطاف، يجب ألا تقتصر حاليا على البعد العسكري، بل يجب أن تشمل أيضا استراتيجيات مترابطة وذات صلة وثيقة بالتنمية وحقوق الإنسان ونزع السلاح. وبالمثل، لا بد من السعي الحثيث إلى اتخاذ الإجراءات الوقائية أو إيجاد البدائل للعمليات الكبيرة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي جهود دعم الوساطة التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية. وينبغي اعتبار الوساطة وغيرها من التدابير الوقائية عاملا مكملا وجزءا لا يتجزأ من العمل اليومي لعمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، أصبح بناء السلام حاليا سمة مهمة في العديد من بعثات حفظ السلام. ويأمل وفد بلدي أن تسهم العملية الاستعراضية في هذا العام بشكل بناء في تحسين بناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة بغية تعزيز العملية الانتقالية في فترات ما بعد انتهاء الصراع وبناء المؤسسات الدائمة.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، فعلى الرغم من الجهود المتفانية للأمين العام وريادته، ما زلنا نواجه فجوات كبيرة وتحديات في العديد من الجبهات. ويبدو أن التحدي الأبرز هو النقص في التمويل. وينبغي، كذلك، بذل المزيد من الجهود لكفالة سلامة العاملين في الحقل الإنساني الذين يعملون في بيئات شديدة الخطر. وقد أصبح تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص مهما بشكل متزايد، كما بين ذلك الزلزالان اللذان ضربا مؤخرا هايتي وشيلي.

وفي مجال حقوق الإنسان، وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زالت الانتهاكات الخطيرة ترتكب في أماكن عديدة من العالم. وقد أدت الأزمات العالمية المتعددة إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان بوجه عام. ولدى وضع صيغ الاستجابة للتحديات العالمية المتعددة، ينبغي للدول الأعضاء أن تقر إقرارا تاما بالصلة الوثيقة لحقوق الإنسان وأن تظهر تصميما أقوى على تعزيزها وحمايتها. وعلى هذه الخلفية، يتطلع وفد بلدي إلى الاستعراض المقبل لمجلس حقوق الإنسان، الذي يجب أن يكون فرصة سانحة لتعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان من خلال تعزيز نجاعة ذلك الجهاز وفعاليته.

ويؤمن وفد بلدي بأن حقوق المرأة والمسائل الجنسانية تشكل جزءا أساسيا من حقوق الإنسان. ومع ذلك، يساورنا القلق لأن التقدم في هذه المجالات يحرز بشكل بطيء، بل يتعرض للانتكاس في بعض الحالات. وفي هذا الصدد، نرى أن تأكيد الأمين العام في تقريره بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصفهما هدفين لا غنى عنهما من أهداف الأمم المتحدة، أمرا مناسباً ويأتي في حينه.

وقد أدت الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في وضع المعايير والمبادئ. وبينما تحقق الأمم المتحدة التقدم في تنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية، سيكون بمقدور العالم منع تكرار الفظائع الجماعية بصورة أفضل. وقد كان إسهام مكتبي مستشار الأمين العام المعني بالمسؤولية عن الحماية ومستشار الأمين العام لمنع الإبادة الجماعية إسهاما قيما للغاية في هذا المجال. ويتوقع وفد بلدي أن دمج هذين المكتبين سوف

يسهم في بلورة العمل المفاهيمي لوضع المعايير من خلال تعزيز تشاطر المعلومات وتقييمات الإنذار المبكر.

ويتجلى حاليا تبلور توافق في الآراء في المجتمع الدولي، ليس بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ومع ظهور مؤشرات واعدة في كل ركن من أركان العالم، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا لكفالة أن تسفر عن نتائج ملموسة. ويرحب وفد بلدي، بشكل خاص، بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام مؤخرا بهدف تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وينبغي لنا أن ننشط المؤتمر بوصفه عنصرا رئيسيا في الآلية المعززة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، لن ندخر جهدا لدعم إجراءات المتابعة للاجتماع الرفيع المستوى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن الأمم المتحدة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاستجابة لأصعب التحديات التي تواجه عصرنا. وإنني أؤمن أن الأمم المتحدة يمكنها أن تعمل بشكل أفضل. ويجب أن نثابر في جهودنا لتعزيز الهيئة الدولية من خلال الإصلاح الذي سيمكن الأمم المتحدة من أن تكون لديها جاهزية أفضل لمواجهة تحديات المستقبل. ولتحقيق هذا الهدف، تدعم كوريا المبادرات التي يتخذها الأمين العام لتعزيز الكفاءة والفعالية والمساءلة في الأمانة العامة. ويرحب وفد بلدي على نحو خاص بإنشاء جهاز الأمم المتحدة لشؤون المرأة، بوصفه الكيان التآزري الفريد المعني بالمسائل الجنسانية. ويؤمن وفد بلدي بأن الجهاز سيعزز المساءلة عموما في منظومة الأمم المتحدة، وسيعزز في الوقت ذاته المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأود أن أختتم بياني بتجديد دعم جمهورية كوريا للأمين العام في ريادة المنظمة وتنفيذ ولايتها بنجاح. وتظل جمهورية كوريا ملتزمة بالكامل بأمم متحدة قوية وفعالة، وقادرة على جعل عالمنا أكثر أمانا وأمنا، وأوفر ازدهارا وسلما.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.